الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف – المسيلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

الرقم التسلسلي: ....
رقم التسجيل: 1335082785

الأزمة النفطية وإنعكاساتها الإقتصادية والسياسية إقليميا ودوليا (1973-1986)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في:
شعبة: التاريخ تخصص: تاريخ العالم المعاصر

إعداد الطالبة:
-قاسمي هدى -

لجنة المناقشة

عبد المالك بوقزولة	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
عيسى بن قبي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
والي ابراهيم الخليل	جامعة محمد بوضياف المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2017-2018م/ 1438-1439 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان:

قال الله تعالى: <<رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُر نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِك فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ (19)>> سورة النمل الآية 19.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه تتحقق الغايات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

أما بعد:

بفضل الله أنهيت هذا العمل المتواضع، ومن واجبي الإحترام والتقدير والاعتراف بالجميل، ولا بد من رد الفضل لأصحابه بعد الله عز وجل، فأنا أتقدم بأجمل العبارات والشكر لأستاذي الفاضل الدكتور " بن قبي عيسى " لما أبداه من جهد في إنجاز هذه المذكرة بتشجيعه وتوجيهاته ونصائحه وإرشاداته السديدة فله مني على ذلك عظيم الشكر والاحترام وبارك الله فيه إن شاء الله.

كذلك أتقدم بالشكر لأساتذة قسم التاريخ عامة في جامعة محمد بوضياف.

كما أتقدم بالشكر مسبقا والامتنان لأعضاء اللجنة المشرفة على مناقشة هذه المذكرة.

وإلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذه المذكرة ولو بكلمة طيبة.

الإهداء:

الحمد لله والشكر لله على جزيل نعمه، ووافر عطائه، وله الفضل على إحسانه، ومنه أما بعد: أهدي عملي المتواضع هذا:

إلى من قرن الله عز وجل اسمه باسمها من فوق سبع سماوات و أوصى ببرها من سابع السماوات، ووضع أعز ما نطلب تحت أقدامها، إلى العطاء الذي يفيض بلا حدود إلى رمز يمثل الكفاءة والخلود، إلى من علمتني أبجدية الحروف، إلى من علمتني الصمود مهما تبدلت الظروف، إلى أعز وأغلى ما في الكون " أمي الحبيبة ".

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم، إلى من بذل النفس والنفيس من أجل إسعادي، إلى من أعتبره قدوتي في الحياة، إلى العزيز " أبي الحبيب ".

إلى ألمع ذرة تحترق لها العيون، إلى الذين كانوا بسمة في فؤادي ونجوما في سمائي، إلى النور الذي يدخل قلبي فيشحر صدري، إخوتي وأخواتي: نجوي، خالد، أمينة، عفاف، فايز وأختي الغالية بشرى رحمها الله.

إلى من جعلهم الله إخوتي بالله ومن أحببتهم بالله جميع زملائي طوال مشواري الدراسي (أسماء، حليمة، أميرة، سمية، لامية، نادية، أحلام، كريمة، حياة، زهرة، لطيفة سعدية ، حسينة).

والى خطيبي حسام رملي و إلى كل عائلته الكريمة .

إلى أعمامي و عماتي خاصة عمي نور الدين الغالي والعزيز على قلبي وإلى أخوالي وخالاتي وإلى جدي وجدتي.

إلى كل من علمني حرفا، أساتذتي الكرام، الذين رافقوني من أولى خطواتي على درب المعرفة إلى غاية المرحلة الجامعية.

إلى هؤلاء جميعا وإلى كل ما ساعدني في إنجاز عملي المتواضع هذا فألف شكر لكم.

قائمة المختصرات.

ص	الصفحة
ط	الطبعة
ج	الجزء
مج	المجلد
تق	تقديم
تر	ترجمة
تع	تعريب
ع	العدد
د.ن	دون دار
د.م	دون مكان
د.ت	دون تاريخ
الأوبك Opec	منظمة الدول المصدرة للبترول Organisation of petroleumexporting countries.

مقدمة

تحتل المنطقة العربية موقعا استراتيجيا هاما، لاحتوائها على ثروات طاقوية هائلة واحتياطي ضخم للبترول والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى موقعها الذي يتوسط القارات الثلاث (آسيا، أوروبا، إفريقيا) وقربها من الأسواق العالمية فهي تطل على قنوات عديدة لنقل البترول إلى كافة أنحاء العالم، هذا الأخير الذي يعتبر عصب الاقتصاد، إذ تعتمد عليه اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على السواء.

حيث احتل النفط مكانة عالمية عالية ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي استراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها وحياتها اليومية وفي كل المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها.

يمتاز النفط العربي بعدد من المزايا الجيولوجية والاقتصادية والسياسية أكسبته أهمية بالغة على الصعيدين المحلي والدولي، هذه الأهمية كانت سببا في جلب أطماع وأنظار الدول الاستعمارية الكبرى، من أجل الحصول على متطلباتها من البترول في المنطقة، ومن أجل ذلك قام الغرب بخلق كيان غاصب في قلب الوطن العربي وهو إسرائيل لحماية مصالحها البترولية في المنطقة.

فقد شهدت المنطقة العربية نزاعات وحروبا كان النفط سببها المباشر وغير المباشر، لعل أبرزها أزمة قناة السويس عام 1956 ثم حرب حزيران 1967، فحرب أكتوبر 1973، هذه الحرب التي وصفت بأنها حرب البترول الأولى بسبب الدور الذي قام به النفط، فقد استطاعت البلدان العربية المنتجة للبترول استخدام هذه المادة كسلاح سياسي فعال في هذه الحرب لدعم قضية العرب المحورية.

ومنه تأتي أهمية موضوعنا الموسوم بعنوان " الأزمة النفطية وانعكاساتها الاقتصادية والسياسية إقليميا ودوليا(1973–1986) "، والذي يبرز التداخل بين العامل الاقتصادي والعامل السياسي في العلاقات الدولية.

ومنه نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت الأزمة النفطية الحاصلة سنة 1973 في دعم القضية العربية؟ وكيف أثرت على اقتصاديات وسياسات دول العالم؟

وقد تضمنت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات:

- ✓ **ماهي الظروف والأسباب التي أدت لقيام هذه الازمة؟**
- ✓ **فيما تمثلت مجرياتها وأهم المواقف الدولية منها؟**
- ✓ **ما الانعكاسات المترتبة عن الازمة اقتصاديا وسياسيا على المستوى الإقليمي والدولي.**

أما عن الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع هي قلة الدراسات العلمية التي تتحدث عن الازمة النفطية الاولى، كذلك اهتمامي بموضوع استراتيجية التعاون العربي المشترك لدعم القضية الفلسطينية وآثار هذه الإستراتيجية على العالم آنذاك.

وقد اتبعت في دراسة هذا الموضوع المنهج التاريخي و المنهج التحليلي، وذلك بذكر الاحداث مثل معرفة أهم الظروف والأسباب وتحليلها وكذلك سرد الأحداث، وشرح مجريات الازمة وآثارها.

فيما يخص الخطة المتبعة في إنجاز هذا الموضوع فهي مكونة من مقدمة وثلاث فصول: تضمن الفصل الأول: ظروف وأسباب الأزمة وذلك بإبراز الظروف أو الجو الذي مهد لحدوث الازمة وكذلك معرفة أهم الأسباب التي أدت لقيامها، أما الفصل الثاني فجاء بعنوان : مجريات الازمة والموقف الدولي منها والذي أبرزت من خلاله استراتيجية التعاون العربي لدعم القضية الفلسطينية والمتمثل في إعلان حظر النقط العربي ومعرفة أهم المواقف الدولية من الحظر. بينما الفصل الثالث : فتناول انعكاسات الأزمة اقتصاديا

وسياسيا على المستوى، الاقليمي والدولي، لإبراز ما مدى تأثير سلاح النفط على اقتصاديات وسياسات دول العالم خاصة الرأسمالية منها.

وتضمنت الخاتمة ما تم التوصل إليه من نتائج، واكتمل البحث بقائمة المراجع وبعض الملاحق وفهرس الموضوعات .

كما تم الاعتماد في انجاز هذا العمل على جملة من المراجع أهمها:

- كتاب الصراع الدولي على النفط العربي للدكتور حافظ برجاس، حيث استقيت منه معلومات تخدم هذه الدراسة بصفة مباشرة نخص بالذكر أسباب الازمة ومجرياتها وأهم آثارها.
- كما اعتمدت على مذكرة الفريق عبد المنعم واصل، الصراع العربي– الإسرائيلي استقيت منها دور النفط في الصراع العربي الإسرائيلي.
- بالإضافة إلى كتاب النفط والعلاقات الدولية للكاتب محمد الرميحي والذي أفادني في معرفة أهمالمواقف الدولية من الازمة وكذلك أهم الآثار الاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى مجموعة من الكتب الأخرى.

أما عن الصعوبات التي واجهتني، ضيق الوقت وكذلك قلة المصادر والمراجع المتعلقة بهذا الموضوع من خلال ما بحثت عنه، كذلك وجود معظم الكتب التي تتحدث عن هذا الموضوع باللغة الأجنبية والتي يصعب ترجمتها ومعرفة ما تتضمنه.

وفي الأخير أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني سواء من قريب أو من بعيد.

الفصل الأول :

ظروف و أسباب الأزمة

تمهيد

المبحث الأول : ظروفها

01 : الصراع ضد احتكار شركات النفط الأجنبية

02 : منظمة الأوبك و العمل العربي المشترك (الاوابك)

المبحث الثاني : أسبابها

01 : النفط و الصراع العربي – الإسرائيلي (أزمة السويس و حرب حزيران 1967)

02 : حرب أكتوبر و استعمال سلاح النفط

تمهيد :

يعتبر النفط المصدر الأول والأساسي للطاقة، ومحور كل الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر، ويعد أهم مورد حيوي للحفاظ على الأمن القومي، ازدادت أهمية هذا المورد منذ الحرب العالمية الأولى وذلك حينما ظهرت الحاجة إلى النفط كوقود في العمليات الحربية.[1]

وفي الفترة الواقعة بين الحربين تطورت صناعة النفط من حيث الاستخراج والتصفية وزاد اعتماد الصناعة والمجتمع المتطور على المحركات التي تعمل بالبنزين والمازوت، مما أدى إلى استمرار الارتفاع في استهلاك النفط.[2]

ازدادت أهميته أكثر في الحرب العالمية الثانية حتى عبر الرئيس الأمريكي إيزنهاور " امنحوني كفاية من البترول قبل أن تمنحوني كفايتي من الطائرات والمدرعات وأنا ضامن لكم النصر على العدو "، حيث قام بدور حيوي في العالم فسد حاجات السلم واحتياجات الحرب للدول الكبرى.[3]

هنا برزت أهمية النفط العربي خاصة بعد تراجع مركز ثقل الولايات المتحدة الأمريكية، ومساهمته في إعادة بناء أوربا واليابان.

فمنذ اكتشاف النفط في البلاد العربية، أصبحت هذه البلاد محلا للصراع الدولي من أجل السيطرة عليها والحصول على مصالحها البترولية.[4]

---

[1] سعد حقي توفيق: التنافس الدولي وضمان أمن النفط، مجلة العلوم السياسية، ع (4)، (د،ن)(د.م)(د.ت)، ص2.

[2] حافظ برجاس : الصراع الدولي على النفط العربي تق: محمد المجذوب، بيسان للنشر والتوزيع، لبنان، 2000، ص23.

[3] وسام حميد محمود زويد العيساوي : دور النفط في الصراع العربي الإسرائيلي (1948-1973)، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة القاهرة، 2012، ص4.

[4] صباح عبد الرسول التميمي : دور النفط العربي في تحقيق الأمن الاقتصادي العربي، مجلة كلية التربية للبنات، مج (20)، (د.ن) (د.م)، 2009، ص2.

إلا أن الأقطار العربية ولوقت طويل لم تكن قادرة أن تتحكم في مصدر ثرواتها النفطية، نتيجة عقود الامتيازات المجحفة والممنوحة من قبل حكام هذه المنطقة إلى مجموعة من الشركات الكبرى والمسيطرة على صناعة النفط العالمية. فقد كان نصيب هذه الشركات من بترول الشرق الأوسط حوالي 87 % .[1]

ولعل المزايا التي ينفرد بها النفط العربي، كسهولة استخراجه وقلة عمق آباره وضآلة الاستثمارات اللازمة لإنتاجه ... الخ ساعدت الأقطار العربية النفطية على احتلال مركز مرموق في عالم النفط، فقد أصبحت لها القدرة على التلاعب بمصير هذا المعدن متى تشاء وحرمان من تشاء من خيراتها، واستخدامه كآلة ضغط على الدول الغربية لحل قضاياها الاقتصادية والسياسية كاستعماله في أزمة السويس 1956.[2]

[1] مشدن وهيبة : أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية ، فرع النقود المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص46.

[2] حافظ برجاس: المرجع السابق، ص ص 6-8.

المبحث الأول : ظروف الأزمة.

01: الصراع ضد احتكار شركات النفط الأجنبية.

كانت الهيمنة في سوق النفط * تعود إلى سبع من كبرى شركات البترول العملاقة والتي اصطلح على تسميتها " الشقيقات السبع " تعود ملكيتها لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا وبريطانيا، كانت هذه الشركات تسيطر على حوالي (80%) من الإنتاج النفطي العالمي.[1] حيث تتمتع بقدرات وإمكانات تفوق قدرات الدول المنتجة، كما أنها تتلقى الدعم من الحكومات التي تنتمي إليها.[2]

خمس من هذه الشركات أمريكية تسمى { " ستاندرأويل أوف نيوجرسي " المعروفة عالميا باسم "أسو"، وشركة " ستاندرأويل أوف كاليفورنيا "، ثم شركة " تكسكو" الناشئة في ولاية تكساس إلا أن لها مصالح ضخمة في جزر الكاريبي وأمريكا الجنوبية، أما شركة " موبيل أويل " فتملكها أساسا الشركة الأم ستاندرأويل أوف نيويورك، ثم شركة سوكلاوتشيفرون " }.

والشركتان الباقيتان هما (" شل " الهولندية–البريطانية، وبريتس بتروليوم " BP" البريطانية).[3]

وفي وقت متأخرة أضيف للأخوات السبع أخت ثامنة وهي " كومباني فرانسيز دوبترول " الفرنسية .

---

* النفط أو البترول : مادة قابلة للاشتعال مصدرها باطن الأرض، ويذهب الخبراء إلى أن أصل البترول اتحاد عنصرين وهما الأيدروجين والكربون، فيكون إما صلبا أو سائلا أو على هيئة غاز، ينظر : نخلة زينب، بن حمية عبد العظيم: دور الطاقة في العلاقات الأوروبية المغاربية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص02.

[1] محمد الرميحي : النفط والعلاقات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978، ص15.

[2] حافظ برجاس : المرجع السابق، ص233.

[3] مشدن وهيبة : المرجع السابق، ص29.

كما انضمت إلى صناعة النفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا شركات أصغر أطلق عليهم تسمية الجدد أو " الشركات المستقلة ".[1]

وبعد انتشار الوعي وتصاعد الشعور الوطني خلال الخمسينات والستينات [2] تطورت المواقف الشعبية، والسياسات الرسمية والأداء الصناعي في الشرق الأوسط حيال التأكيد على التحكم في الموارد النفطية، فقد كان ذلك ممنوعا عليها بموجب الاتفاقيات التي منحت الامتيازات * لشركات النفط الأجنبية ،[3] فبالنسبة لحكومات الدول الغنية بالنفط مثل إيران والعراق والمملكة العربية السعودية وليبيا والجزائر ونيجيريا وإندونيسيا، كانت قوة هذه الشركات لا تطاق، إذ حرمتها من التحكم في أصول بلادها، ابتلعت أرباحها وأرغمتها على استخراج كميات من النفط إما أقل أو أكثر من الكميات التي تعتقد أن استخراجها يخدم مصالح أمتها.[4]

دخلت الدول المنتجة للنفط في صراع حاد مع هذه الاحتكارات من أجل تعديل شروط هذه الامتيازات القديمة لتحسين عائداتها من النفط وقد ساعدها في ذلك نجاح التجربة الفنزويلية والمكسيكية، حيث تركز الصراع ضد احتكارات النفط بشكل رئيسي في إيران والعراق وإلى حد ما في السعودية والكويت وليبيا وغيرها من الأقطار الأخرى.[5]

---

[1] يوسف صايغ: سياسات النفط العربية في عقد السبعينات (فرصة ومسؤولية)، المؤسسة العربية ، بيروت، 1983، ص39.

[2] حافظ برجاس : المرجع السابق ، ص233.

* اتفاقية منح الامتيازات : هي أداة قانونية يمكن للشركات من خلالها إدارة نشاطها المتعلق بالتنقيب عن النفط في منطقة محددة من أرضية أجنبية، كان صاحب الامتياز يملك حرية إدارة برامج التنقيب ومستويات الإنتاج والأسعار. ينظر : قاليري مارسيل: عمالقة النفط، شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2007، ص28.

[3] نفسه، ص28.

[4] مايكل إلي روس : نقمة النفط (كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم)، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، 2014، ص36.

[5] حافظ برجاس: المرجع السابق، ص234.

فقد تطلعت بعض الدول العربية إلى تأميم جزئي للبترول * الذي يحقق لها المشاركة في شركات البترول العاملة في بلادها، والمشاركة في جميع مراحل صناعة البترول كما تتيح للدول العربية الحصول على الخبرة ويمكن للبلد المشارك إخضاع الشركات للتشريع المحلي في حالة حدوث نزاع بين الدولة المنتجة والشركة.[1]

في إيران اشتد الصراع بين الحكومة الإيرانية وشركة النفط البريطانية حول قضايا الإنتاج والعائدات والأسعار، ونتج عن ذلك إقدام محمد مصدق رئيس الحكومة الإيرانية آنذاك على تأميم النفط الإيراني عام 1951 [2]، لكن الو.م قامت بانقلاب أطاح بحكومة مصدق في أوت 1953 وأدى ذلك إلى إبطال التأميم وعودة البترول إلى الشركات الأجنبية [3]. وقد كان قرار تأميم النفط الإيراني سنة 1951 بمثابة منعطف هام في تاريخ العلاقات بين الدول المنتجة للنفط والشركات البترولية الكبرى.[4]

حيث أخذت العراق تطالب بتأميم شركات النفط المتواجدة في بلادها دون استثناء، وقاد ذلك بعد سنوات إلى خطوة رئيسية كبيرة في الأول من جوان 1972 هي تأميم شركة نفط العراق (TPC)[5]، ثم استكملت تأميم باقي الحصص الأجنبية أثناء حرب تشرين الأول–أكتوبر 1973 ونهاية عام 1975 وتعتبر تجربة العراق في التأميم مثلا في الإدارة الثورية الناجحة للمعارك ضد الاحتكارات و القوى الأجنبية .حيث أممت الجزائر في فيفري 1971 (51 %) من أسهم شركتي البترول الفرنسيتين : " إيراب " و " شركة البترول الفرنسية "، كما أممت

* تأميم البترول : هي عملية استعادة ملكية أو امتياز استثمار الثروة النفطية من قبل الدولة التي توجد تلك الثروة في أراضيها، إذ تعتبر ثروات باطن الأرض ملكا خالصا لشعب تلك الدولة، ينظر : عبد الوهاب الكيالي : موسوعة السياسة، ج5، المؤسسة العربية، دار الهدى، (د.ت)، ص590.

[1] نفسه ، ص 597.

[2] حافظ برجاس : المرجع السابق، ص234.

[3] عبد الوهاب الكيالي : المرجع السابق، ص597.

[4] محمود عبد الفضيل : النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978، ص 65.

[5] محمد الرميحي : المرجع السابق، ص ص 131–134.

ليبيا شركة البترول البريطانية سنة 1971 والشركة الأمريكية سنة 1973، أيضا طبق نظام مناصفة الأرباح في السعودية مع شركة " أرامكو " سنة 1950 [1]، وشرعت تستحوذ على نصيب أكبر بكثير من أرباح صناعتها.[2]

وبعد موجة التأميمات النفطية التي شهدتها الدول العربية المصدرة للنفط، استطاعت حكوماتها أن تتحكم في إنتاج نفوطها الخام وتحديد الأسعار، واستخدام النفط في بعض المناسبات كسلاح سياسي ضد الدول الغربية.[3]

02 : منظمة الأوبك والعمل العربي المشترك (الأوابك).

2-1: منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC) :

تميز عقد الخمسينات بالنزاع والخلاف المستمر بين حكومات الدول العربية النفطية من جهة وشركات الاحتكار النفطي من جهة أخرى، وكان محور الخلاف يدور حول الشأن المالي، أي حول مطالبة الحكومات بتحسين مدا خيلها من عائدات النفط وما يقابل ذلك من تعنت الشركات ورفضها الدائم لإقامة نظام عادل لاقتسام العائدات بينها وبين الدول النفطية.[4] وفي أوائل عام 1959 قامت الشركات النفطية العاملة في فنزويلا بتخفيض الأسعار المعلنة للنفط الخام الفنزويلي، وقد برزت ردود الفعل العربية اتجاه ذلك التخفيض من خلال دعوتها إلى عقد مؤتمر قمة عربي لمواجهة الموقف السلبي الصادر من الشركات النفطية الكبرى، وهكذا انعقد مؤتمر البترول العربي الأول في القاهرة خلال أفريل 1959، وأصدر جملة قرارات بهذا الشأن منها توصية موجهة للشركات من أجل التشاور مع الحكومات العربية المعنية قبل إجراء أي تعديل في هيكل الأسعار المعلنة.

[1] مشدن وهيبة : المرجع السابق، ص ص49-50.

[2] مايكل إلي روس : المرجع السابق، ص 37.

[3] محمد الرميحي : المرجع السابق، ص 49.

[4] حافظ برجاس : المرجع السابق، ص240.

غير أن الشركات تجاهلت نداء الأقطار العربية، فعلى إثر التخفيضات التي أجرتها الشركات على أسعار النفط العربي الخام خلال عامي 1959و 1960 جرت مشاورات بين حكومات الأقطار العربية المنتجة والمصدرة للنفط وحكومتي إيران وفنزويلا، من أجل اتخاذ تدابير موحدة للوقوف بوجه تقلبات الأسعار المعلنة لنفوطهم.[1]وبناءا على مبادرة فنزويلا عقد اجتماع بغداد بين 10 و 14 ديسمبر 1960 قرر إنشاء منظمة الأوبك (OPEC) *واختيرت جنيف مقرا لها، وكانت تضم إضافة إلى العراق : الكويت والسعودية، إيران، فنزويلا وهم الأعضاء المؤسسون.

ثم انضمت إليها بعد ذلك ليبيا وإندونيسيا (1962)، أبو ظبي (1967) الجزائر (1969)، نيجيريا (1971) والإكوادور (1972) والغابون (1975).[2]

وقد كان إنشاء منظمة الأقطار المصدرة للنفط هو أحد ردود الفعل السياسية لمواجهة وتصدي احتكار شركات النفط العالمية.[3]

وقد ثبتت الأهداف الرئيسية لهذه المنظمة في :

- توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء وعمل أفضل الطرق لحماية مصالحهم الفردية والجماعية مع تحسين عائدات البترول لدول الأعضاء عن طريق تنسيق سياساتها البترولية العامة للاستفادة من هذه الثروة.[4]
- العمل على استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية.
- فرض رقابة على ثرواتها النفطية وعلى عمليات الاستخراج والنقل والأسعار.
- تطوير الخبرات الفنية في مجال الاستغلال والتصنيع.[5]

---

[1] نواف الرومي : منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، الدار الجماهيرية، ليبيا، 2000، ص ص 63-66.

*Opec: Organization of petroleum exporting countries.

[2] عبد الوهاب الكيالي : موسوعة السياسة، ج1، المرجع السابق ،ص379.

[3] محمد الرميحي : المرجع السابق، ص23.

[4] نواف الرومي : المرجع السابق، ص 67.

[5] نخلة زينب، بن حمية عبد العظيم : المرجع السابق، ص11.

قد حققت هذه المنظمة منذ تأسيسها وحتى عام 1970 بعض الانجازات الايجابية لصالح أقطارها الأعضاء، فقد تمكنت من تحقيق مكاسب كثيرة أهمها تسعير النفط وإنتاجه من أيدي شركات النفط الأجنبية، ثم استعادة الدول المنتجة مكانتها من حيث التحكم في ثرواتها النفطية.[1]

2-2: منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (الأوابك) :

منظمة الأوابك هي مجموعة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تأسست هذه المنظمة في كانون الثاني (جانفي) 1968 من ثلاثة أقطار عربية هي دولة الكويت والمملكة العربية السعودية والمملكة الليبية، وبعد قيام الثورة الليبية عام 1969،و زيادة الطلب العالمي على البترول طالبت بتوسيع عضوية المنظمة وتعديل شروط العضوية وبذلك انضمت إليها كل من أبو ظبي والبحرين، الجزائر ودبي وقطر عام 1970، وبعد ما عدلت الاتفاقية عام 1972 انضمت كل من العراق وسوريا ومصر.[2]

وقد انحصرت أهداف المنظمة في عدة مجالات أهمها :

- اتخاذ تدابير كافية لتنسيق السياسات الاقتصادية النفطية لأعضائها.
- تحقيق الانسجام بين النظم القانونية للبلدان الأعضاء إلى الحد الضروري لتتمكن المنظمة من متابعة نشاطها.[3]
- تنمية قدرات الأقطار الأعضاء في مختلف مجالات صناعة النفط في التدريب وتبادل المعلومات والدراسات.[4]

---

[1] يوسف خليفة اليوسف : الاقتصاد السياسي للنفط (رؤية عربية لتطوراته)، مركز دراسات الوحدة العربية، الإمارات العربية المتحدة، (د،ت)، 113.

[2] حافظ برجاس : المرجع السابق، ص245.

[3] يوسف صايغ : المرجع السابق، ص 75.

[4] محمود عبد الفضيل : المرجع السابق، ص 67.

كان أداء المنظمة في ما يتعلق بتنسيق السياسات النفطية متواضعا بسبب صراع الحكومات. إلا أنها تمكنت من القيام بدور رائد في ما يتعلق بتأسيس عدد من المشروعات العربية المشتركة في الصناعة النفطية منها : الشركة العربية لنقل البترول، والشركة العربية لبناء وإصلاح السفن، والشركة العربية للاستثمارات البترولية، والشركة العربية للخدمات البترولية.[1]

المبحث الثاني : أسباب الأزمة.

01 : النفط والصراع العربي – الإسرائيلي.(أزمة السويس–حرب حزيران 1967)

حاول العرب في صراعهم مع العدو الصهيوني استعمال النفط كسلاح سياسي للضغط على الدول المساندة لإسرائيل بغية الوصول إلى حل عادل للمسألة الفلسطينية ولم تكن مطامع إسرائيل التوسعية بعيدة من هدف الوصول والسيطرة على منابع البترول العربية بغية تحقيق الاكتفاء الاقتصادي، وهكذا أصبح النفط عنصرا أساسيا من عناصر الصراع العربي– الإسرائيلي، وعاملا مهما من عوامل تدخل الدول الكبرى في هذا الصراع.[2]

فقد برز الدور السياسي للبترول بشكل فعال في أزمة السويس سنة 1956 مرورا بحرب 1967 فحرب أكتوبر 1973.[3]

1–1: النفط و العدوان الثلاثي على مصر 1956 (أزمة قناة السويس):

أعلن جمال عبد الناصر عن تأميم قناة السويس في 26 جويلية 1956 لاستخدام إيراداتها في تمويل مشروع بناء السد العالي [4]، ردا على سحب البنك الدولي للإنشاء والتعمير عرضه بتمويل هذا المشروع.[5]فقد وعد وزير الخارجية الأمريكية (جون فوستر دالاس) بتمويل مشروع السد العالي في مصر عل هذا المشروع سيساهم في إبعاد مصر عن

[1] يوسف خليفة اليوسف: المرجع السابق، ص 113.

[2] حافظ برجاس : المرجع السابق، ص 251.

[3] مشدن وهيبة : المرجع السابق، ص 32.

[4] الفريق عبد المنعم واصل : الصراع العربي الإسرائيلي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2002، ص76.

[5] شوقي الجمل : تاريخ مصر المعاصر، (د.ن)، (د.م)، (د.ت)، ص 83.

النفوذ السوفياتي. إلا أن الو . م . أ ما لبثت أن تراجعت عن وعدها بسبب اعتراف مصر بالصين الشعبية، وكذلك نتيجة الضغوط الصهيونية الموالية لإسرائيل في أمريكا.[1]

وكان الرد على تأميم قناة السويس * أن قامت فرنسا وبريطانيا وإسرائيل بهجوم على مصر أكتوبر 1956، والمعروف أن قناة السويس كانت تتحكم في عبور ما لا يقل عن 40 % من إجمالي الواردات النفطية المتجهة نحو أوروبا الغربية .[2]

وكان أول استخدام للنفط كسلاح ضغط لخدمة القضايا السياسية في عام 1956 كرد فعل على العدوان الثلاثي على مصر، وتمثل سلاح النفط في هذه الأزمة بقطع جميع محطات الضخ التابعة لخطوط أنابيب شركة بترول العراق في سوريا، كما تمثل أيضا بتوقيف الحكومة السعودية شحن النفط إلى كل من فرنسا وبريطانيا وقطع علاقاتها الدبلوماسية بهما. بالإضافة إلى تخريب المنشآت النفطية في الكويت وغيرها من البلدان العربية المنتجة للنفط.[3]

لكن الموقف الأمريكي كان ضد التدخل العسكري في أزمة السويس، خاصة وأن تأميم قناة السويس لم يصبها كما أصاب لندن وباريس، فلم يكن يمر بقناة السويس سوى 15 % من البترول الأمريكي المستورد [4]، فالتدخل الأمريكي السريع في أزمة السويس والعمل على سحب القوات الإسرائيلية كان نتيجة دافعين أساسيين : إعادة تأمين الإمدادات النفطية إلى أوروبا الغربية بعد أن توقفت بسبب إقفال القناة، ثم منع الاتحاد السوفياتي من استغلال الوضع لتوطيد نفوذه في الشرق الأوسط.[5]

---

[1] حافظ برجاس: المرجع السابق، ص 222.

[*]قناة السويس : ممر مائي يصل البحر الأبيض المتوسط شمالا عند بور سعيد حتى بور توفيق جنوبا على البحر الأحمر عند السويس. وهي أهم شريان ملاحي في العالم تعود أهميتها الملاحية الدولية إلى اختصار طريق الملاحة البحرية بين الشرق والغرب. ينظر : عبد الوهاب الكيالي : موسوعة السياسة، ج 4، المرجع السابق، ص 807.

[2] الفريق عبد المنعم واصل : المصدر السابق، ص 79.

[3]حافظ برجاس : المرجع السابق، ص 94.

[4] أحمد عبد الرحيم مصطفى: الولايات المتحدة والمشرق العربي، سلسلة عالم المعرفة ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،1978، ص 118.

[5] حافظ برجاس : المرجع السابق، ص 251.

كما رأت الو.م.أ أن استيلاء فرنسا وبريطانيا على قناة السويس لا بد وأن يستتبع حرب عصابات وأن هجوم الدولتين على مصر سيؤدي إلى غلق القناة وتخريب أنابيب النفط المتدفق من الخليج ، وإن أوربا الغربية ستعاني عجزا كبيرا من البترول وهو ما حدث بالفعل خاصة وأن حصول بريطانيا وفرنسا على البترول الأمريكي يتطلب دولارات لا تمتلكها الدولتان.[1]

كما أوقف الاتحاد السوفياتي تزويد إسرائيل بالنفط احتجاجا عليها بعد الاعتداء الثلاثي على مصر سنة 1956.[2]

كان تأميم قناة السويس الباعث لتنمية وعي العرب بأهمية ثروتهم النفطية في صراعهم ضد الاستعمار الغربي والكيان الصهيوني.[3]

1-2: النفط و حرب حزيران (يونيو) 1967:

برز العامل النفطي أكثر فأكثر في حرب حزيران (يونيو) 1967، هذه الحرب التي خططت لها الو.م.أبالاتفاق مع إسرائيل، عندما أعلنت القيادة المصرية قرارها بإغلاق خليج العقبة وهو الشريان الحيوي لإمداد إسرائيل بالبترول.

تلقت إسرائيل القرار المصري وحولته إلى قضية منع حربة الملاحة في خليج العقبة وأيدتها بذلك كل من الو.م.أ وفرنسا وبريطانيا، وكان من نتائج هذه الأزمة أن شنت إسرائيل في 5 حزيران 1967 حربا خاطفة ضد مصر وسوريا والأردن، [4] لتبدأ أحداث حرب الأيام الستة التي أدت إلى ما أطلق عليه الشعب المصري " النكسة ".[5]

---

[1] أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق، ص 122.

[2] محمد الرميحي : المرجع السابق، ص 69.

[3] حافظ برجاس : المرجع السابق، ص 251.

[4] نفسه، ص ص152-227.

[5] إيهاب كمال : 60 عاما من الصراع العربي الإسرائيلي، هبة النيل العربية، مصر، 2008/2009، ص 177.

وقد أبرزت هذه الحرب حيوية المصالح الأوروبية الإستراتيجية والاقتصادية في المنطقة، وبخاصة في ضوء آثار إغلاق قناة السويس وانعكاساتها الضارة على الاقتصاد الأوروبي، والرغبة في منع الاتحاد السوفيتي من الاقتراب من حقول النفط العربي.[1]

في حرب حزيران 1967 فرض حظر جزئي للنفط على الصادرات إلى الو.م.أ وبريطانيا (وإلى ألمانيا الغربية من قبل بعض المصدرين)،[2] حيث أدى البترول دورا في دعم الدول التي تأثرت أكثر من غيرها بنتائج المعركة. وكانت هناك صيحة أثناء معركة 1967 تنادي بقطع إمدادات البترول عن الغرب عقابا له على مساندة إسرائيل،[3] حيث تقرر في مؤتمر القمة منع وصول البترول إلى أية دولة تعتدي أو تشارك في الاعتداء على أية دولة عربية أو بمد العون العسكري إلى إسرائيل.[4]

إلا أن إجراءات حظر النفط آنذاك قد فشلت وذلك راجع لعدة أسباب منها :

- الخلافات بين الدول العربية النفطية وخاصة السعودية وبين كل من مصر وسوريا وكذلك سوريا والعراق.
- عدم قدرة الدول العربية النفطية على تحمل عبئ المقاطعة البترولية نظرا لارتباط اقتصادياتها بعوائد النفط، بالإضافة إلى غياب خطة عربية لاستخدام النفط كسلاح.
- عدم إتاحة الفرصة لاستخدام سلاح النفط كمساعد للعمل العسكري بسبب السرعة الخاطفة التي انتهت بها الحرب.[5]

لقد كانت حرب 1967 نكسة وصدمة للشعوب العربية، وكان عليهم أن يستوعبوا مرارة الهزيمة وأسبابها، وأن يستعدوا ليسترجعوا مكانتهم على خريطة الشرق الأوسط بعد هذه الهزيمة.[1]

---

[1] نادية محمود محمد مصطفى: أوروبا والوطن العربي، سلسلة الثقافة القومية (8)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص66.

[2] يوسف صايغ : المرجع السابق، ص 55.

[3] محمد حسنين هيكل : حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام، القاهرة، 1992، ص59.

[4] صباح عبد الرسول التميمي : المرجع السابق، ص5.

[5] حافظ برجاس : المرجع السابق، ص 227.

وكانت لحرب 1967 أضرار اقتصادية فادحة حيث توقفت قناة السويس وضاعت منابع البترول التي كانت تتدفق من سيناء، ودمر العدو محطات تكرير البترول بالسويس.[2]
ويبدوا أن العرب لم يكونوا على دراية كافية بأهمية النفط وقدرته على التأثير في الصناعات الغربية ومنها التأثير في القرار السياسي.

02 : حرب أكتوبر واستعمال سلاح النفط.

كانت جولة 1967م من الصراع العربي–الإسرائيلي مؤلمة بالنسبة للعرب الذين نالوا هزيمة ساعدت على ترسيخ أقدام الدولة اليهودية في فلسطين.[3]

بعدها ظهرت رغبة واضحة لدى الدول العربية للانتقام، حيث شنت كل من مصر وسوريا في 06 تشرين الأول (أكتوبر) 1973م وانضم إليها العراق وغيره من الأقطار العربية حربا ضد إسرائيل، وقد كانت لهذه الحرب دوافع عديدة نذكر من بينها :[4]

- الرغبة العربية في الانتقام ومحو نكسة حرب 1967، وتحرير المناطق المحتلة فيها.
- تزايد القوة العسكرية للدول العربية حيث رفعت شعارا " أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة ".[5]
- ممارسة الضغط على إسرائيل لكي تنسحب من الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967 وإزالة الجمود عن قضية الشرق الأوسط.
- إلغاء الميزة التي تتمتع بها إسرائيل من الخطوط الدفاعية وذلك بالهجوم عليها من الجبهتين المصرية والسورية.[6]

---

[1] شوقي الجمل : المرجع السابق، ص 92.

[2] أحمد شلبي : مصر في حربين 1967 و 1973، دار الاتحاد العربي، مصر، 1975، ط2، ص 60.

[3] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي : إدارة الصراعات والأزمات الدولية (نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة)، موقع كتب عربية، (د.م)، (د.ت)، ص 139.

[4] عبد الوهاب الكيالي : موسوعة السياسة، ج 2، المرجع السابق ، ص 208.

[5] يعقوبي ابتسام وآخرون : الصراع العربي – الإسرائيلي حربي (1967–1973) المشاركة الجزائرية نموذجا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ العالم المعاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015/2014، ص65.

[6] صادق الشرع : حروبنا مع إسرائيل 1948–1973 ، دار الشروق، عمان، 1997، ص 575.

في يوم 6 أكتوبر الساعة الثانية بعد الظهر بدأت المعركة، وفي ساعات قليلة نجحت القوات المصرية من عبور قناة السويس على الرغم من وجود تحصينات خط بارليف التي بناها الإسرائيليون لمنع أية محاولة لعبور القناة من الجانب المصري.[1]

كما تمكن السوريون من اقتحام المواقع الإسرائيلية زاحفا على هضبة الجولان ومهددا باختراق الجبهة كلها نازلا إلى سهول الجليل الأعلى.[2]

وحسب الرئيس أنور السادات بعد اليوم الثالث تأكد انتصار العرب حيث فقدت إسرائيل أكثر من ثلث سلاح الطيران على الجبهتين المصرية والسورية وخيرة الطيارين المدربين.[3]

لكن ما لبث الصهاينة مستفيدين من جسر جوي من الدعم الأمريكي *، فقد سارعت أمريكا وأمدت إسرائيل بجسر من الإمدادات العسكرية، كما وفرت لها أخبار تحركات القوات العربية، إذ تمكنوا لفترة قصيرة من إحراز جملة من الانتصارات أربكت الجانب العربي، فقد أحدثوا اختراقا في الجبهة الغربية لقناة السويس (ثغرة الدفرسوار) كما استعادوا ما فقدوه في الجولان، واحتلوا 39 قرية سورية جديدة.[4]

هنا اتضح أن موازين القوى انقلبت لصالح إسرائيل بسبب ما تلقته من دعم عسكري ومادي من الو.م.أ، والذي يقابله الدعم السوفياتي المتواضع للجانب العربي، إذ تبين أن الاتحاد

---

[1] محسن محمد صالح: القضية الفلسطينية (خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2012، ص95.

[2] محمد حسين هيكل : المرجع السابق، ص 79.

[3] يعقوبي ابتسام وآخرون : المرجع السابق، ص 71.

* إشارة إلى الجسر الذي أقامته الو.م.أ لتزويد إسرائيل بالقنابل والصواريخ وقذائف المدفعية والمعدات العسكرية الاخرى بالإضافة إلى إرسال الطائرات الحربية من طراز F16 لتعويض ما فقدته أثناء المعارك . ينظر : حافظ برجاس : المرجع السابق، ص 252.

[4] محسن محمد صالح : المرجع السابق، ص 96.

السوفياتي قد اتخذ موقف متراخي من مصر وحاول قدر المستطاع تعطيل تلك الحرب حفاظا على سياسة الوفاق بينه وبين أمريكا.[1]

في هذا الوقت وأمام الضغوطات التي واجهها الجانب العربي لمواصلة الحرب، عقد وزراء خارجية السعودية، الكويت، والمغرب والجزائر اجتماعا في 17 أكتوبر مع كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية لمناقشة الوضع، ودور الو.م.أ لإيجاد حل يرتضيه العرب. وفي نفس التاريخ وللضغط على الآراء الدولية وتوجيه المواقف لمساندة القضية العربية كان وزراء البترول العرب يعقدون اجتماعا في الكويت، قرروا فيه أن يدخل البترول سلاحا في المعركة ضد أمريكا وسائر الدول المساندة للعدو الصهيوني.[2]

وقد كانت قضية استعمال سلاح البترول في معركة أكتوبر 1973 ضمن المسؤوليات التي عهد بها الرئيس " أنور السادات " في الجانب السياسي من الإعداد للمعركة، وبين يوم وليلة أصبح الرأي العام العربي قوة ضغط هائلة تلح على دخول البترول في المعركة.[3]

[1] يعقوبي ابتسام وآخرون : المرجع السابق، ص 68.

[2] شوقي الجمل : المرجع السابق، ص 107.

[3] محمد حسين هيكل : المرجع السابق، ص 77.

الفصل الثاني :

مجريات الأزمة و الموقف الدولي منها

تمهيد

المبحث الأول : إعلان حظر النفط العربي

المبحث الثاني : الموقف الدولي من الحظر

تمهيد :

يعتبر الوطن العربي من أهم مناطق إنتاج البترول في العالم بالإضافة إلى وجود اكبر احتياطي لهذه المادة، هذا ما أدى إلى زيادة أطماع الدول الاستعمارية للوطن العربي إذ يعتبر حجر الأساس في السياسة الأوروبية والأمريكية وما من مشكلة سياسية أو اقتصادية ظهرت في العالم العربي إلا وكانت بسبب الرغبة في استغلاله والإفادة منه.[1]

كان ولا يزال النفط العربي يشكل محور الإستراتيجية الأمريكية في المحافظة على أمن إسرائيل، حيث يلتقي المشروعان الأمريكي والإسرائيلي في إطار إستراتيجية واحدة تجاه المنطقة العربية، عملت جاهدة لاستنزاف ثرواتهم، وتحويل اهتمامات مجتمعاتهم عن قضاياهم الأساسية، وإشاعة ثقافة السوق وأنماط الاستهلاك التي تحول دون تحقيق تنمية حقيقة.

يتمتع النفط العربي بمركز تجاري ممتاز في السوق العالمية للنفط إذ تبلغ صادرات النفط العربية نحو 18 مليون برميل /يوم، أو ما يمثل نحو 45%من الصادرات النفطية العالمية.[2]

هذا ما سمح للدول العربية أن تستخدم النفط كسلاح في عدة مناسبات للضغط على الدول الغربية، كما رأينا سابقا استخدم النفط كسلاح ضغط في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 وكذلك في حرب الأيام الستة حزيران (جوان) 1967، إلا أن استخدامه لم يكن ناجحا .[3]

وذلك بسبب غياب خطة عربية لاستخدام النفط كسلاح، وعدم القدرة على تحمل عبئ المقاطعة البترولية لارتباط اقتصادياتها بعوائد النفط [4].

---

[1] يعقوبي ابتسام وآخرون : المرجع السابق، ص ص 6-7.

[2] صباح عبد الرسول التميمي : المرجع السابق، ص ص2-4.

[3] محمد حسين هيكل : المرجع السابق، ص 59.

[4] حافظ برجاس : المرجع السابق، ص 227.

المبحث الأول : إعلان حظر النفط العربي.

قبل قيام حرب أكتوبر 1973 م كان الشرق الأوسط ينتج حوالي 24 مليون برميل من النفط يوميا، وكانت الولايات المتحدة التي تستهلك 3.17 مليون برميل يوميا تحصل من العالم العربي على 10 % من هذه الكمية أي ما يعادل 8.1 مليون برميل يوميا ولكي تواجه الو.م.أ مطالبها المتزايدة لجأت بين عامي 1969 و 1972 إلى زيادة استيرادها بنسبة 52% (وكان نصيب بترول الشرق الأوسط من هذه الزيادة حوالي 83 % بالنسبة إلى معدله السابق).

وقد كان الأوروبيون يحصلون من الدول العربية على 65 % من النفط اللازم لهم أو ما مقداره 20 مليون برميل يوميا، كما كانت اليابان تحصل على حوالي 38 % من النفط العربي.[1]

عندما قامت حرب أكتوبر 1973 تغيرت الأوضاع رأسا على عقب، واستعادت الدول المصدرة قدرتها على تحديد أسعار النفط، التي ظلت دهرا في أيدي الشركات المشترية له.[2]

قبل وإبان حرب أكتوبر 1973 حاول الرئيس " السادات " إقناع الملك فيصل * بأهمية قيام البترول العربي بدور كبير في معركة العرب، لكن الملك لم يكن مقتنعا في البداية بأن للبترول دور، وكان رأيه أن البترول مورد لدخل، وليس سلاحا للحرب.

وفي الشهور الأولى من سنة 1973 كان الرئيس يواصل محاولته، إلا أن الملك فيصل مازال عند موقفه. في 23 أوت 1973 كان الرئيس السادات في زيارة للسعودية وهناك أقنع الملك

---

[1] أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ص213-214.

[2] حازم الببلاوي : النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978، ص 83.

* أنور السادات : (1918-1981) نشأ في قرية هيت أبو الكرم ، واكب أهم أحداث مصر في فترة حكمه لجمهورية مصر العربية (1970-1981) ، وهو ثالث رئيس لها أقدم على اتخاذ قرار مصيري و هو حرب أكتوبر 1973 ضد إسرائيل. ينظر : يعقوبي ابتسام و آخرون : المرجع السابق ، ص 69.

فيصل بالدور الذي يمكن للبترول أن يقوم به في المعركة، وكان شرط الملك أن تكون هناك معركة جدية تستغرق وقتا كافيا لأن استخدام البترول في المعركة يحتاج إلى أيام قبل أن يوضع موضع التنفيذ.[1]

في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تبذل قصارى جهدها لدعم إسرائيل فورا عسكريا وماديا، بالإضافة للاتصال بالدول العربية (الأردن، الجزائر والمغرب) لضمان وقوفها على الحياد، [2]

قرر وزراء النفط العرب الأعضاء في منظمة الدول المنتجة والمصدرة للبترول (أوبيك) في اجتماع انعقد في الكويت بتاريخ 17 أكتوبر 1973م فرض حظر على الصادرات النفطية لكل الدول التي كانت تساند إسرائيل [3]، وخفض إنتاج النفط بنسبة تبلغ 5 % شهريا حتى تنسحب إسرائيل إلى خطوط ما قبل 1967.

وقطع الإمدادات النفطية عن الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا بسبب موقف حكوميتهما المنحاز لإسرائيل والمساندة لها [4]. وقد استثنى القرار الدول الصديقة التي وقفت إلى جانب الحق العربي (حيث كان رد الفعل العربي إزاء دل أوربا أقل عنفا منه تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وقد اتخذ شكل حظر تصدير النفط إلى هولندا وحدها).[5]

وفي اجتماع لاحق انعقد في الكويت أيضا بتاريخ 04 تشرين الثاني نوفمبر 1973 تقرر حظر النفط وسائر المواد الهيدروكربونية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا بطريقة

[1] محمد حسنين هيكل : المرجع السابق،ص ص 78-79.

[2] شوقي الجمل : المرجع السابق، ص 106.

[3] عبد الوهاب الكيالي : موسوعة السياسة، ج1، المرجع السابق ، ص 160.

[4] أنريك شازال : الأبعاد الإستراتيجية لصدمة 1973 البترولية، مجلة أخبار الخليج، ع (12993) (د.ن)، 2013، ص1.

[5] سعد حقي توفيق : المرجع السابق، ص3.

مباشرة أو غير مباشرة، وأن يكون تخفيض الإنتاج فورا بنسبة 25 % من متوسط إنتاج شهر أيلول 1973 لكل دولة عربية على حدة.[1]

اجتمعت دول الأوبك في طهران 23–24 ديسمبر 1973 وفي ليلة عيد الميلاد قررت رفع أسعار النفط إلى 11.65 دولار للبرميل، وكانت هذه هديتهم إلى العالم في عيد الميلاد والسنة الجديدة. أطلق عليها العالم " الصدمة النفطية الأولى" "first ail shock "[2] .

وقد كان الهدف من الحظر هو الضغط على الدول الأوروبية بوجه عام حتى تضفي هذه الدول بدورها على الولايات المتحدة التي بإمكانها الضغط على إسرائيل حتى تقبل شروطا لوقف إطلاق النار لصالح القضية العربية.[3]

كانت الدول العربية تسعى من وراء استخدام سلاح النفط إلى تحقيق أغراض سياسية أهمها :

- لفت أنظار الدول الصناعية المستهلكة و الولايات المتحدة إلى أهمية ومخاطر إمكانية بقاء هذا السلاح بيد العرب.
- تأليب الرأي العام العالمي والبلدان النامية خاصة ضد الغرب، وتحميلهم مسؤولية الأزمة الاقتصادية التي عانى منها النظام الرأسمالي العالمي.[4]

وما زاد من فاعلية هذا السلاح بصورة أساسية، الدقة التي تميز بها قرار إستخدامه ومجموعة القرارات التي تتبعه، فالتخفيض المتزايد لكميات النفط المصدر، ثم الحظر وتقسيم الدول إلى صديقة ومحايدة وعدوة، ذلك دل على مستوى عال من الفكر والوعي، إضافة إلى ارتفاع معدل استهلاك النفط في الدول الغربية خلال تلك الفترة وتزايد حاجاتها إلى المستوردات النفطية من المنطقة العربية.

---

[1] أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص 210.

[2] حازم الببلاوي : المرجع السابق، ص 84.

[3] أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ، ص210.

[4] صباح عبد الرسول التميمي : المرجع السابق، ص6.

إتضح هنا أن جميع هذه العوامل ساعدت على إنجاح سلاح النفط وما تبعه من ارتفاع في الأسعار وأزمة في الطاقة كانت السبب في تغير المواقف الدولية من أزمة الشرق الأوسط.[1]

فقد ساهم الحظر في ظهور ما سمي بـ " أزمة الطاقة " في سبعينات القرن العشرين[2]، حيث ترتب على ذلك حالة من الذعر سادت الغرب، فقد تضررت أوروبا الغربية واليابان من الإجراء الذي إتخذته الدول العربية المصدرة للنفط، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتأثر كثيرا فهي لم تكن تعتمد كثيرا على مصدر واحد للطاقة أو على دولة واحدة لتزويدها بالنفط.[3]

منذ أن ازدادت أسعار النفط عند نهاية عام 1973، وظهور أزمة حادة وما تلاها من تراخي الانتعاش، واستمرار البطالة، وتفاقم التضخم [4] بدأت ضغوط هائلة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لوقف استخدام النفط.

ووصلت هذه الضغوط إلى حد التلويح بالتدخل العسكري، ومع ممارسات وزير الخارجية الأمريكي آنذاك (كيسنجر) * وألاعيبه وزيارته بين الدول العربية. استطاعت الدبلوماسية الأمريكية أن تنتزع قرار برفع الحظر النفطي بعد ستة أشهر من تنفيذ لقاء التوصل إلى اتفاق فصل القوات في سيناء.

وبعد تدخل مصر لدى الدول العاملة بالحظر ومطالبتها برفعه، تم ذلك فعلا في 18 جانفي 1974 وكان ذلك قبل إتمام فصل القوات بين سوريا وإسرائيل.[5]

---

[1] حافظ برجاس : المرجع السابق، ص 254.

[2] شوقي الجمل : المرجع السابق، ص 106.

[3] أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق، ص 210.

[4] جاك لوب : العالم الثالث وتحديات البقاء، تر : أحمد فوائد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص115.

* هنري كيسنجر : وزير الخارجية الأمريكي من 1973-1978 وهو سياسي أمريكي يهودي الأصل، ألماني لعب دور بارز في السياسة الأمريكية اتجاه القضية العربية-الإسرائيلية وانتهت بكامب ديفيد 1978، ينظر : عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة ج3 ، ص121.

[5] صباح عبد الرسول التميمي : المرجع السابق، ص6.

المبحث الثاني :المواقف الدولية من الحظر .

إن استخدام سلاح النفط العربي في حرب أكتوبر 1973، أحدث هزة عميقة في اقتصاديات الدول الصناعية الغربية كما زعزع الأسس التي بني عليها نظام الاقتصاد الدولي، وقد انعكس هذا الأمر على استراتيجيات الدول السياسية فأثار الخلاف بين دول التحالف الغربي وأحدث تغيرا في المواقف الدولية اتجاه المسألة الفلسطينية واتجاه الأزمة الحاصلة آنذاك.[1]

موقف الدول العربية :

كان الموقف العربي مساندا ومتضامنا إلى حد بعيد في ظل الدعم الأمريكي الواضح لإسرائيل، فلأول مرة يتوحد العرب من المحيط إلى الخليج. وقد تجسد ذلك في اتخاذهم لأهم قرار تاريخي صدر عن الدول العربية في تلك المرحلة من خلال مبادرة الدول البترولية التي تعتمد عليها أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان في الحصول على مستلزماتها من الطاقة، إلى عقد مؤتمرين في الكويت لوزراء البترول العربي بهدف إصدار ما يلزم من إجراءات التقييد على تصدير البترول إلى الدول الموالية لإسرائيل وانسحاب هذه الأخيرة من كامل الأراضي المحتلة.[2]

وقد برز التضامن العربي كبيرا دبلوماسيا وسياسيا فقد استطاعت الأقطار العربية المصدرة للنفط على الرغم من الخلافات فيما بينها أن تفرض واقعا جديدا غير مسبوق على المسرح السياسي العالمي.[3]

---

[1] حافظ برجاس : المرجع السابق، ص 264.

[2] يعقوبي ابتسام وآخرون : المرجع السباق، ص 66.

[3] محمد الرميحي : المرجع السابق، ص 173.

موقف الولايات المتحدة الأمريكية :

إن إستراتيجية الربط العربية القاضية برفع حظر النفط مقابل الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة أقلقت الإدارة الأمريكية. فالنجاح الذي حققته الدول العربية في ظل ممارستها لهذه الإستراتيجية عام 1973، أثار مخاوف الولايات المتحدة من نواحي عديدة منها :

تأثير الضغط العربي على الموقف الأمريكي من إسرائيل، واكتساب المجموعة العربية حضورا مهما على المسرح الدولي، ثم اهتزاز قاعدة التحالف الأمريكي – الأوروبي والأمريكي – الياباني تحت تأثير المصالح النفطية.[1]

ولمواجهة الموقف ظهر أن سياسة الولايات المتحدة قد أخذت جانبا عسكريا أكبر بكثير، وكشفت الوثائق التي سمحت الحكومة البريطانية بنشرها عام 2004 وجود قلق حيال إمكانية إقدام واشنطن بغزو المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، إذا ما استمر الحظر العربي للنفط.[2]

ومنذ الإعلان عن قرار حظر النفط العربي شن الإعلام الغربي وعلى رأسهم الأمريكي حملة استهدفت الأقطار العربية وحملتها مسؤولية حدوث أزمة في الطاقة وارتفاع في أسعار النفط، وقد رافق هذه الحملات الإعلانية تهديدات بالتدخل العسكري الأمريكي في الخليج.[3]

وقد استدعت هذه التهديدات انتباه الرئيس الجزائري " بومدين " * فحذر في 4 ديسمبر 1973 من أن << عمال النفط العرب سوف يردون بسرعة على التدخل العسكري >>.[4]

وقد كان إنهاء حظر النفط العربي بالنسبة إلى إدارة نيكسون تمليه عدة عوامل منها :

---

[1] حافظ برجاس : المرجع السابق، ص 264.

[2] توبي شبللي : النفط (السياسة والفقر والكوكب)، مكتبة العبيكان للنشر، السعودية، 2010، ص 109.

[3] وليام ب. كوانث : عملية السلام (الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي – الاسرائيلي منذ 1967)، تع : هشام الدجاني، العبيكان للنشر، السعودية، 2002، ص 265.

* بومدين : إسمه محمد بوخروبة، ولد في 23 أوت 1932، شارك في الثورة الجزائرية وتولى عدة مهام عسكرية، وبعد الإستقلال عين وزير الدفاع في 19 جوان 1965، اعتلى كرسي الجمهورية وتوفي في 27 ديسمبر 1978، ينظر : يعقوبي ابتسام وآخرون : المرجع السابق، ص 41.

[4] نفسه ، ص 75

- إعادة استقطاب الدول الغربية خصوصا اليابان وأوروبا، ومنعها من إقامة علاقات تعاون مستقلة (مقايضة النفط بالأسلحة) مع الدول العربية.
- إعادة الهيبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في صراعها على النفوذ الدولي مع الإتحاد السوفياتي.
- الإمساك بورقة التسوية السياسية في الشرق الأوسط.

وفي الأخير تمكنت الولايات المتحدة من رفع حظر النفط العربي بعد مرور خمسة أشهر على فرضه، وبهذه الخطوة تكون قد حققت أول مرحلة من مراحل تجريد العرب من سلاحهم النفطي.[1]

مواقف الدول الأوروبية:

كان موقف الدول الأوروبية محايدا في بداية حرب أكتوبر 1973، لكن بعد الحظر النفطي وحدوث أزمة الطاقة، أدرك الأوروبيون أن هناك أزمة تهدد مصالحهم المباشرة في المنطقة.[2]

فمع تحديات حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 (السياسية والاقتصادية والعسكرية) برزت بقوة الإرادة الجماعية الأوروبية للتعبير عن الدور الأوروبي في المنطقة، كما اتضح من بيان 6 تشرين الثاني/نوفمبر 1973 [3] وجاء فيه أنها ترى التوصل إلى اتفاق للسلام وفق الشروط الآتية :

1-عدم قبول الاستحواذ على الأراضي بالقوة.

2-إحترام السيادة والتكامل الاقليمي واستقلال كل دولة في المنطقة وحقها في الحياة في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها.

---

[1] حافظ برجاس : المرجع السابق، ص 267.

[2] محمد بركة : حرب أكتوبر 1973 وانعكاساتها السياسية (1973-1982)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص العالم المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016/2015، ص35.

[3] نادية محمود محمد مصطفى : المرجع السابق، ص 328.

3-ضرورة تخلي إسرائيل عن الأراضي العربية التي احتلتها منذ عام 1967.

4-الاعتراف بأنه لدى إقامة سلام دائم وعادل يجب أن تؤخذ بالاعتبار الحقوق المشروعة للفلسطينيين.[1]

كما نجد أن فرنسا دعت الدول الأوروبية في ديسمبر 1973 إلى إجراء دورة استثنائية بعنوان " أزمة الشرق الأوسط " للضغط على إسرائيل [2].

حيث اعترفت بشرعية التحرك العسكري المصري –السوري على اعتبار أنه وسيلة لتحرير الأراضي المحتلة.

يبدو أن الجماعة الأوروبية قد استجابت لثقل الضغط خلال أزمة تشرين الأول / أكتوبر، ولكن ظلت الاختلافات قائمة بين سياسات أعضائها، فبينما تقدمت مواقف فرنسا وبريطانيا نحو المواقف العربية، حاولت معظم الدول الأخرى أن تتخذ مواقف مرنة في محاولة للتوفيق بين تيارات متعارضة مثل الرأي العام المساند لإسرائيل أو الروابط القوية مع الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

موقف الإتحاد السوفياتي :

ظهر موقف الاتحاد السوفياتي من حرب تشرين وحظر النفط العربي من خلال وقوفها إلى جانب الصف العربي دبلوماسيا في المناقشات والقرارات التي إتخذها مجلس الأمن الدولي، كما شجعوا العرب على استخدام سلاح النفط كوسيلة لمناهضة الاستعمار والدفاع عن حقوقهم المشروعة ،فبما أن النفط قد ألحق ضررا بالغرب الصناعي نجد انه انعكس إيجابا على الاتحاد السوفياتي في ظل حربه مع المعسكر الغربي زد على ذلك فان الاتحاد السوفياتي من الدول المنتجة و المصدرة للبترول مما يجعل عملية الحظر و ما ترتب عليها من ارتفاع الاسعار تصب في صالحه.[4]

---

[1] حافظ برجاس : المرجع السابق ، ص 212.

[2] محمد بركة : المرجع السابق ، ص 36.

[3] نادية محمود محمد مصطفى: المرجع السابق، ص 95.

[4] حافظ برجاس : المرجع السابق ، ص 263.

موقف اليابان :

قبل حرب تشرين الأول /أكتوبر، اتسم موقف اليابان السياسي من أزمة الشرق الأوسط بالحياد على الرغم من المصالح الاقتصادية التي تربط اليابان بدول المنطقة، لكن نتيجة لاستخدام العرب لسلاح النفط إهتز مركز اليابان واتجهت إلى اتباع سياسة أكثر إنحيازا للعرب وذلك حرصا منها على تأمين مصالحها النفطية.[1]

فالبرغم من الضغط الأمريكي الذي تعرضت له اليابان القاضي بعدم الاتصال المباشر بالأقطار العربية، إلا أنه في 22 تشرين الثاني / نوفمبر 1973 أعلنت الحكومة اليابانية موقفها من الصراع العربي الإسرائيلي الذي تضمن جملة من المبادئ منها :

- الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من جميع الأراضي التي إحتلتها في حرب 1967.
- الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وعدم جواز الاستيلاء على أراضي أو احتلالها باستخدام القوة.

وكان رد الفعل العربي إيجابيا تجاه الموقف الياباني، وترجم بنقل اليابان إلى لائحة الأصدقاء ثم رفع الحظر عنها.[2]

والخلاصة أن النفط كان سيد الموقف في حرب تشرين الأول / أكتوبر 1973 وأثبت أن آثاره لا تقتصر فقط على المنطقة العربية بل كانت له مضاعفاته على أزمة الطاقة، بحيث أصبح للعرب تأثيرهم الواضح على مجريات السياسة العالمية، وإحداث تغيرات خطيرة في العلاقات الاقتصادية والسياسية على المستوى الاقليمي والدولي.[3]

[1] أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص 212.

[2] حافظ برجاس : المرجع السابق، ص 261.

[3] أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ، ص 212.

الفصل الثالث :

انعكاسات الأزمة اقتصاديا و سياسيا على المستوى الإقليمي و الدولي

تمهيد

المبحث الأول : الانعكاسات الاقتصادية

01 : على المستوى الإقليمي

02 : على المستوى الدولي

المبحث الثاني : الانعكاسات السياسية

01 : على المستوى الإقليمي

02 : على المستوى الدولي

تمهيد:

النفط واحد من المصادر المتعددة للطاقة، لكنه ليس سلعة ككل السلع، لأن لإنتاجه وتسويقه ونقله على نطاق عالمي تأثيرا ضخما، سياسيا واقتصاديا، ويؤثر في مصالح جهات وأطراف كثيرة، أهمها الدول المنتجة والشركات المستثمرة والدول المستهلكة.[1]

لذلك نجد أن قرار حظر النفط العربي سنة 1973 وحدوث أزمة في الطاقة هز العالم بأسره اقتصاديا وسياسيا وأحدث تغيرا في العلاقات الدولية، بحيث أصبح محور الصراع بين الحكومات العربية والحكومات الغربية ونقطة الارتكاز في التجاذب السياسي بين دول التحالف الغربي تجاه القضية الفلسطينية، فقد أدى حظر النفط العربي وحدوث أزمة في الطاقة إلى تغيرات خطيرة في العلاقات الاقتصادية والسياسية على المستوى الاقليمي والدولي.[2]

[1] قصي عبد الكريم إبراهيم : أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري أنموذجا)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص27.

[2] حافظ برجاس : المرجع السابق، ص95.

المبحث الأول: الانعكاسات الاقتصادية للأزمة إقليميا ودوليا.

أولا: إقليميا.

إن البلدان العربية المصدرة للنفط قد حاولت أن تنتزع سلطة صياغة وتطبيق السياسات النفطية من الشركات صاحبة الامتياز في عقد السبعينات للسيطرة على أكثرية الأسهم أو تأميم العمليات الإنتاجية للشركات صاحبة الامتياز. وقد تمكن لها ذلك أخيرا عندما قامت الحكومات المصدرة في تشرين الأول/ أكتوبر 1973 وبضربة واحدة بتسلم قرار تحديد الأسعار.[1]

حيث شكلت عملية رفع أسعار النفط غداة حرب السادس من أكتوبر في عام 1973 نقطة تحول هامة في معالم الحياة الاقتصادية العربية.[2]

1- الانعكاسات الإيجابية:

- اتخذت أسعار البترول اتجاها تصاعديا في السوق العالمية منذ أكتوبر 1973 وإلى غاية حدوث الطفرة النفطية الثانية سنة 1979 *بالمقابل صاحبت هذه الزيادة ارتفاع هائل في العائدات البترولية للدول العربية.
- سجلت العوائد البترولية العربية تزايدا كبيرا منذ التصحيح السعري لسنة 1973 حيث تضاعفت أكثر من 12 مرة خلال خمس سنوات فارتفعت من 4.6 مليار دولار لسنة 1970 إلى 57.7 مليار دولار سنة 1975، ثم إلى 79.8 مليار دولار سنة 1976 وإلى 85.9 مليار دولار سنة 1977، أما في سنة 1978

[1] يوسف صايغ : المرجع السابق، ص25.

[2] محمود عبد الفضيل : المرجع السابق، ص111.

* الصدمة النفطية الثانية: كانت في عام 1979 مع الثورة الايرانية، حيث ارتفع سعر برميل النفط إلى 26 دولار، لكن الأسعار عادت لتنخفض منذ عام 1983 وما بعده، ينظر: قصي عبد الكريم إبراهيم: المرجع السابق، ص39.

فقد سجلت هذه العوائد ارتفاعا طفيفا حيث بلغت 86.9 مليار دولار ثم ارتفعت فجأة لتصل 138.2 مليار دولار سنة 1979.[1]

- وقد كان لارتفاع أسعار النفط آثار إيجابية على الاوضاع الاقتصادية في دول الأوبك وخاصة العربية منها، هذه الثروة المالية التي هبطت فجأة على العالم العربي جعلت منه مركزا ماليا له وزنه وتأثيره في الأسواق المالية والاقتصاد العالمي.[2]
- ساعدت أيضا الحقبة النفطية التي بدأت عام 1974 على ربط قطاع النفط بشكل أوسع ببقية أجزاء وآليات الاقتصاد الوطني في البلدان العربية النفطية، وذلك من خلال إنشاء شبكات من الصناعات والنشاطات المتكاملة المرتبطة بقطاع النفط كالتكرير وصناعة البتروكيمياويات والنقل وغيرها من النشاطات.[3]
- كما استخدمت العائدات النفطية أيضا في مجال الدفاع والتسليح الحديث مما عزز مكانة الدول المنتجة، حيث بدأ الحديث في الأواسط الرسمية والمحافل الدولية ولدى الرأي العام حول ظاهرة ما يدعى بالفوائض أي عائدات مبيع النفط التي نظر إليها على أنها تزيد كثيرا عن الطاقة الاستيعابية للدول النفطية.[4]
- وعلى الصعيد العربي ساعدت الطفرة في عوائد النفط على خلق أوضاع اقتصادية جديدة، في المنطقة العربية نتيجة تدفقات رأس المال من البلدان العربية " النفطية " إلى البلدان العربية " غير النفطية " من ناحية، وتدفقات

[1] مشدن وهيبة : المرجع السابق، ص69.

[2] حافظ برجاس : المرجع السابق، ص257.

[3] محمود عبد الفضيل : المرجع السابق، ص71.

[4] صباح عبد الرسول التميمي: المرجع السابق، ص ص7-10.

الأيدي العاملة من البلدان العربية المصدرة للعمالة إلى البلدان العربية النفطية من ناحية أخرى.[1]

- لقد تمكنت الدول العربية المصدرة للنفط من تحقيق نسبة نمو مرتفعة في معظم القطاعات الاقتصادية، حيث ارتفع الانتاج الصناعي وتوسعت القاعدة الزراعية في هذه الدول.[2]
- وقد بدا واضحا أثر ارتفاع أسعار النفط بعد عام 1973 على فرص التنمية وعلى العمل العربي المشترك من خلال الصناديق الانمائية القطرية والاقليمية والدولية *التي تم إنشائها لمثل هذه الأغراض.[3]
- كما برز دور الاوبك التي تحولت إلى أداة سياسية واقتصادية ضخمة بيد الجنوب، حيث نجحت الدول المصدرة للنفط على التأثير في العلاقات المالية والتجارية الدولية، وتحولت الأوبك إلى رمز مهم في العالم، وإلى مصدر قوة لدول الجنوب وإلى نموذج تقتدي به هذه الدول في سعيها للتصدي للشركات متعددة الجنسيات، وقد حصلت الأوبك على تعاطف وتأييد تلقائي وعارم من شعوب ودول الجنوب الأخرى.[4]

---

[1] محمود عبد الفضيل : المرجع السابق ، ص71.

[2] جميل طاهر: النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية (الفرص والتحديات)، (د،ن)،(د،م)، 1997، ص13.

* ساعدت زيادة العوائد النفطية على إنشاء عدة صناديق مثل صندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي العربية (1974)، الصندوق السعودي للتنمية (1975)، الصندوق العراقي للتنمية الخارجية (1974)، وقد ساهم النفط في إنشاء صندوق النفط العربي (1976) بهدف دعم موازين المدفوعات للدول الأعضاء، وقد ساهمت الدول العربية النفطية في إنشاء مؤسستين ماليتين أحدهما البنك الإسلامي للتنمية (1975) وصندوق الأوبك للتنمية الدولية (1976). ينظر: جميل طاهر: المرجع نفسه، ص22.

[3] نفسه، ص22.

[4] عبد الخالق عبد الله : العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978، ص179.

2- الانعكاسات السلبية:

فبالرغم من الجوانب الايجابية العديدة التي سبق الإشارة إليها، إلا أن هناك جوانب سلبية للعائدات النفطية المرتفعة لدى الدول العربية بعد عام 1973 أهمها:

- رأت العديد من الدراسات والبحوث أن الدول العربية المنتجة للنفط بددت الثروة النفطية وأنها لم تستطع خلق تنمية حقيقية، بل عمقت درجة اعتمادها على العوائد النفطية، بدلا من إيجاد نشاطات اقتصادية أخرى يمكن بواسطتها خلق توازن فيما بين فروع الاقتصاد.[1]
- فقد بلغت النسبة التي ساهمت بها عائدات النفط في اجمالي الايرادات العامة عام 1975 :(69%في العراق، 97% في كل من الكويت وليبيا، 63% في قطر، 81% في السعودية).[2]
- كما بلغ نصيب صادرات النفط من جملة قيمة صادرات الدول العربية النفطية عام 1975 النسب التالية كما يوضحها الجدول الآتي:

نسبة الصادرات النفطية في الدول العربية النفطية عام 1975:

الدولة	نسبة الصادرات
الجزائر	%93
الكويت	94%
قطر	97%
الإمارات العربية	98%
العراق	98.6%
ليبيا	100%
المملكة العربية السعودية	100%

محمود عبد الفضيل: المرجع السابق، ص70

[1] صباح عبد الرسول التميمي : المرجع السابق، ص10.

[2] محمود عبد الفضيل : المرجع السابق، ص70.

- كذلك نتيجة العائدات النفطية المرتفعة لدى الدول العربية بعد عام 1973، فقد تزايد اعتماد هذه الدول على القطاع الخارجي، إذ ارتفع نصيب الواردات في الانفاق المحلي بشكل هائل، ففي بداية الستينات كان العالم العربي يستورد 3 ملايين طن من الحبوب، ووصل الرقم إلى 10 ملايين طن في منتصف السبعينات، كما يتم تلبية 90% من حاجات البلدان العربية من السكر والزيوت النباتية والدهون والألبان واللحوم عن طريق الاستيراد من الخارج.[1]
- وبذلك تحولت مشكلة الامن الغذائي العربي من مشكلة اقتصادية إلى مشكلة سياسية هامة، حيث تلوح أمريكا دوما بإمكانية استخدام " سلاح الغذاء " لشل قدرة العرب على استخدام " سلاح النفط " في أية مناورة أو مواجهة بين العالم العربي والولايات المتحدة .[2]

ركزت الدول الصناعية على كيفية امتصاص الأموال البترولية وإعادة تدويرها واقترحت السياسات والمنافذ التي من شأنها تحقيق ذلك منها:

- ✓ إغراق الأسواق العربية بالسلع مرتفعة الثمن.
- ✓ تصدير مشروعات استثمارية خدمية في الأساس.
- ✓ صناعة هامشية من شأنها ربط اقتصاديات الدول العربية بالمراكز الصناعية.
- ✓ فتح قنوات البنوك والأسواق المالية العلمية.

- لم تمض سنة 1974 حتى كان قد تم امتصاص 57.7 مليون دولار من دول Opec منها (11 مليون دولار في الولايات المتحدة في شكل ودائع في البنوك وأسهم في الشركات الأمريكية، 43 مليون دولار إجمالي المبالغ المستثمرة في أوروبا الغربية).[3]

[1] نفسه ، ص 77

[2] محمود عبد الفضيل : المرجع السابق ، ص 78.

[3] مشدن وهيبة : المرجع السابق،ص ص77-78.

- كما نجد أنه سرعان ما تراجع انتاج (أوابك)، الذي كان في عام 1977 يشكل 50 % من الانتاج العالمي، أي حوالي 31 مليون برميل يوميا، وذلك نتيجة الاكتشافات الجديدة في بحر الشمال وولاية ألاسكا الأمريكية وغيرها من المناطق، حيث انخفض انتاج أوبك إلى 30 % من الانتاج العالمي في أواسط الثمانينات.[1]

إذن نستنتج أن الزيادات في أسعار البترول في فترة السبعينات استفادت منها الدول العربية في المدى القصير وبصفة مؤقتة، سطحية ومظهرية ذلك نتيجة سياستها غير الحكيمة، أما الدول الغربية فقد استفادت منها في المدى الطويل وبصفة تكاد تكون مستمرة وجذرية بواسطة استراتيجية محكمة وذكية للغاية.[2]

ثانيا: دولـيا.

لقد ترتب على أزمة النفط منذ 1973 ظواهر عدة، أثرت في الاقتصاد الدولي،[3] فالتخفيض التدريجي في الانتاج بنسبة 5% شهريا إلى جانب الحظر الشامل في تصدير النفط العربي إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا والذي تناول في ما بعد البرتغال وجنوب إفريقيا واندونيسيا بسبب انحيازها لإسرائيل، كل ذلك أحدث خللا مفاجئا في أسواق النفط العالمية.[4]

فالفائض الهائل الذي عرفته الدول النفطية في موازين مدفوعاتها، قابله عجز شديد لدى الدول الصناعية، وهي المستوردة الأساسية للنفط، فضلا عن عجز متزايد للدول النامية الأخرى. فالدول الصناعية التي عرفت فائضا في موازينها التجارية بلغ 5.9 مليار دولار في 1973، عرفت في السنة التالية 1974، عجزا بلغ 28 مليار دولار، في حين أن الدول

[1] قصي عبد الكريم إبراهيم : المرجع السابق، ص99.
[2] مشدن وهيبة : المرجع السابق ، ص189.
[3] حازم الببلاوي : المرجع السابق، ص84.
[4] حافظ برجاس : المرجع لسابق، ص254.

النامية التي كانت تعاني من عجز في حدود 10 مليارات ارتفع هذا العجز فيها إلى حوالي 20 دولار في 1974.[1]

واصطحبت الأزمة درجة عالية من البطالة، ففي منتصف عام 1975 كان هناك 15 مليون عامل في حالة بطالة في البلدان الصناعية المتقدمة وفي نهاية العام ارتفع عددهم إلى 18.3 مليون عامل طبقا لإحصائيات مكتب العمل الدولي * .[2]

كما تدهورت الموازين التجارية في البلدان الرأسمالية وبالذات أوروبا الغربية واليابان، وتدهورت بصفة مؤقتة شروط التجارة الخاصة بها، فقد كان على السوق الاوروبية أن تستورد 96% من احتياجاتها من الوقود، أما اليابان فمضطرة لأن تستورد 99% منها.[3]

أما الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر من أكبر الدول المنتجة والمستهلكة للنفط في العالم، فقد بلغ استهلاكها في تلك الفترة حوالي 20 مليون برميل يوميا، منها حوالي 6.7 ملايين برميل تستوردها من الخارج، وقد كانت حصة نفط الشرق الأوسط من هذه المستوردات حوالي 3 ملايين برميل يوميا، لذلك كان للنقص الناتج عن حظر النفط العربي آثار سلبية على الاقتصاد الأمريكي من هذه الآثار تسريح 26 ألف أمريكي من العمل خلال فترة الحظر، من بينهم 80 ألفا من صناعة السيارات و 15 ألفا من موظفي شركات الطيران،

[1] حازم الببلاوي : المرجع السابق ، ص85.

* مكتب العمل الدولي: هو منظمة أنشأت عام 1919 وقد أجريب تعديلات على نظام منظمة العمل الدولية في مؤتمر باريس عام (1945) وفي مؤتمر مونتريال عام (1946) ومن أهداف المنظمة توفير عمل مناسب بأجر مناسب لكل يد عاملة لتوسيع دائرة الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية وعقد عدة اتفاقيات جماعية للعمل وتحديد ساعات العمل وحماية العمال. ينظر: يحي محمد بنهان: معجم مصطلحات التاريخ، دار يافا العلمية، عمان، 2008، ص258.

[2] فؤاد مرسي : الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978، ص359.

[3] نفسه، ص375.

والآلاف من مستخدمي الفنادق والمطاعم، كما أن سلاح النفط أحدث انخفاضا في الناتج القومي الأمريكي بلغ حوالي 6.3% في أثناء الربع الأول من عام 1974.[1]

أيضا تسببت الأضرار الناتجة عن حظر النفط العربي في إصابة مختلف القطاعات الانتاجية في بلدان أوروبا الغربية ، فقد كانت هذه الدول تحصل من الدول العربية على 65% من النفط اللازم لهم، وهكذا فحين فرض العرب حظر النفط أمضت أورباشتاءا قاصيا، ولم يوجه الأوربيون اللوم إلى العرب أو حتى إلى الإسرائيليين بقدر ما أشاروا إلى أن السياسة الامريكية في الشرق الأوسط هي المسؤولة عن ذلك.[2]

فالعديد من مصانع الدول الاوروبية توقفت عن العمل بسبب نقص الوقود، وتراجعت الصناعات البتروكيماوية، وشلت حركة النقل، وارتفعت أسعار السلع، وانخفضت عملات تلك الدول، إلى جانب التضخم والبطالة وتقنين الكهرباء ونقص التدفئة وغيرها من الاضطرابات الاقتصادية.[3]

كما تأثر الاقتصاد الياباني بسبب أزمة الطاقة وارتفاع الأسعار أكثر من أي دولة صناعية أخرى، فاليابان كانت تفتقر إلى مصادر الطاقة وتعتمد كليا على المصادر الخارجية، فهي تستورد حوالي 99.7% من حاجاتها النفطية، ومعظم هذه المستوردات (80%) من إيران والمنطقة العربية. وكان من نتائج هذه الأزمة على اليابان ارتفاع نسبة التضخم وتزايد البطالة، وانخفاض الدخل القومي ثم تخفيض استهلاك النفط بنسبة 10% وتراجع قيمة أسهم بعض الشركات اليابانية إلى النصف.[4]

[1] حافظ برجاس: المرجع السابق، ص255.

[2] أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق، ص214.

[3] حافظ برجاس : المرجع السابق ، ص256.

[4] حافظ برجاس : المرجع السابق، ص267.

في حين أن اقتصاد أوروبا واليابان قد أصيب بضربة قاسمة، حققت الشركات الأمريكية أرباحا خيالية نتيجة للحظر النفطي العربي، وكانت نتيجة ذلك هو تحسن موقف الدولار وميزان المدفوعات الأمريكي وبذلك " صدرت الولايات المتحدة التضخم الذي كانت تعاني منه إلى أوروبا الغربية واليابان بإرغامها على شراء البترول بأسعاره المتضخمة ودفع مشترياته منه بالدولار"[1]. ومن ثم عمدت فرنسا إلى تعويم الفرنك امتصاصا للنتائج السلبية لارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد الفرنسي.[2]

كما سمحت أسعار النفط بتحويل جزء من الاستثمارات النفطية الأمريكية والدولية إلى الاستثمار في الولايات المتحدة (المرتفع التكاليف).[3]

أما بالنسبة للاتحاد السوفياتي الذي كان مكتفيا بالنفط المستخرج من أراضيه فقد استفاد من الموقف البترولي العربي ليزيد من أرباحه بالعملات الأجنبية نتيجة ارتفاع الأسعار من جهة، ثم إقامة علاقات تجارية مع بعض دول أوروبا الغربية بعيدا من الهيمنة الأمريكية من جهة أخرى.[4]

كما امتدت آثار هذه الازمة إلى الدول النامية التي أصابها عجز متزايد في موازينها التجارية، إضطرت هذه الدول للجوء إلى القروض الخارجية التي وفرتها لها البنوك التجارية في الدول الصناعية، ولذلك ترتب على ارتفاع أسعار النفط ظهور الفوائض المالية وظهور قضية تدوير هذه الفوائض في أول الأمر إلى الدول الصناعية المتقدمة ثم إلى الدول النامية.[5]

---

[1] أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص214.

[2] فوائد مرسي :المرجع السابق، ص376.

[3] قصي عبد الكريم إبراهيم: المرجع السابق، ص40.

[4] حافظ برجاس: المرجع السابق، ص267.

[5] حازم الببلاوي: المرجع السابق، ص85.

تأثرت أيضا الدول الفقيرة بالأزمة النفطية الحاصلة سنة 1973 إلا أن الدول العربية أقدمت على تقديم معونات خاصة لهذه الدول لتعويضها عن خسارتها الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول.[1]

لقد برز الاهتمام بموضوع الطاقة خلال عقد السبعينات، وتحديدا عشية الازمة النفطية التي شهدها العالم سنة 1973، وقد نتج عن ذلك أن أخذ العالم يبحث عن حلول بديلة.[2]

ففي بداية عام 1974 عقدت دورة استثنائية للجمعية العامة للامم المتحدة (الدورة الاستثنائية السادسة)، واتخذت هذه الدورة قرارا بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، وفي سبتمبر 1975 اتخذت الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة قرار بشأن تنمية التعاون الدولي.[3]

فالتحدي الذي أعلنته دول الأوبك لم تلبث أن ردت عليه الدول الصناعية باستراتيجية مضادة من خلال التوفير في استخدام الطاقة والسعي لإيجاد مصادر بديلة.[4]

فقد قام الغرب الصناعي لمواجهة الصدمة البترولية الاولى بما يلي:

- العمل على تخفيض الطلب على نفط الأوبك بوجه عام، وعلى النفط العربي بوجه خاص، من خلال التأثير على حجم الطلب بوضع الحواجز الجمركية والحواجز الكمية على استيراد النفط، وفرض الضرائب على استهلاك المشتقات النفطية.

[1] عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة،ج1 ، ص161.

[2] سعود يوسف عياش: تكنولوجيا الطاقة البديلة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978، ص8.

[3] جاك لوب: المرجع السابق، ص71.

[4] فؤاد مرسي: المرجع السابق، ص376.

- دعم وزيادة البحوث في مجال تطوير واستخدام البدائل التي يمكن أن تحل محل النفط كمصدر رئيسي للطاقة.[1]
- تأسيس الوكالة الدولية للطاقة * للتنسيق بين الدول الصناعية في حالة الأزمات.
- اتخاذ إجراءات صارمة من أجل تقليل استهلاك النفط سواء للاستهلاك العائلي أو للاستهلاك الاقتصادي.
- إنشاء مخزون نفطي واسع يستخدم في ساعة الازمات.

هذه الإجراءات مجتمعة نجحت إلى حد كبير في تقليل إعتماد الغرب على النفط العربي، فقد انخفض الطلب العالمي من 50 و51 و52 مليون برميل في اليوم في أعوام 1977، 1978، 1979، على التوالي إلى 47.1، 44.8 مليون برميل في اليوم على التوالي في أعوام 1980، 1981.[2]

وبذلك يتضح أنه قد نجحت دول المركز في منظومة الاقتصاد الرأسمالي في إدارة ما أسمته " أزمة الطاقة " بفاعلية شديدة تعلقت أساسا بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة، برامج ترشيد إستهلاك البترول، تنمية الانتاج خارج الاوبيك.[3]

[1] صباح عبد الرسول التميمي: المرجع السابق،ص ص7-8.

* الوكالة الدولية للطاقة: AIE تعتبر الوكالة الدولية للطاقة أهم أداة أقامتها الدول المستهلكة للبترول قصد تحقيق أهدافها الاستراتيجية، فبعد نشوب حرب أكتوبر وقيام الدول العربية بوقف ضخ البترول إلى الولايات المتحدة الامريكية وهولندا سارعت الولايات المتحدة بدعوة الدول الصناعية إلى عقد مؤتمر واشنطن في 11-13 فيفري 1974 لمناقشة قضايا الطاقة وتم الاتفاق على إنشاء وكالة الطاقة الدولية وتعمل المنظمة على تسيير استخدام الطاقة في خدمة الأغراض السلمية، ينظر: مشدن وهيبة: المرجع السابق، ص92. كذلك ينظر: جعفر عبد السلام: المنظمات الدولية، ط7، دار النهضة العربية، القاهرة، (د،ت)، ص541.

[2] محمد حسنين هيكل: حرب الخليج والفكر العربي، بقلم عبد المنعم سعيد، دار الشروق، بيروت، 1993،ص ص 80-81.

[3] مشدن وهيبة: المرجع السابق، ص232.

المبحث الثاني: الآثار السياسية إقليميا ودوليا.

أولا: إقليميا.

إن قيام الدول العربية المصدرة للبترول على الاستعانة بهذه المادة في حل مشكلتها السياسية وفرض حلول لصراعها مع إسرائيل أثناء حرب تشرين 1973، أحدث تغيرات في العلاقات السياسية على المستوى الإقليمي، فهي المرة الاولى في التاريخ التي تقدم فيها دول من العالم الثالث على التحكم بمواد الطاقة لفرض وجودها وتصحيح علاقاتها السياسية مع الدول المتقدمة.[1]

تمثلت هذه المتغيرات بظهور التضامن العربي حيث وقفت الأقطار العربية النفطية إلى جانب دول المواجهة في موقف واحد تجسد باستخدام سلاح النفط في المعركة.[2] كما وقد نجح العرب خلال أزمة أكتوبر في اقناع معظم الدول الإفريقية قطع علاقتها بإسرائيل.[3]

أيضا كان لاستخدام النفط العربي كسلاح سياسي أثار إيجابية على القضية الفلسطينية من خلال الضغط على الآراء الدولية وتوجيه المواقف لمساندة القضية العربية، تجسد ذلك في الاعترافات الدولية بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفقا لميثاق الأمم المتحدة لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.[4]

كما استطاعت الأقطار المصدرة للنفط(الأوبك) على الرغم من الخلافات فيما بينها أن تفرض واقعا جديدا غير مسبوق على المسرح العالمي.[5]

---

[1] علي صبح: الصراع الدولي في نصف قرن 1945-1995، دار المنهل اللبناني، لبنان، (د ت)، ص188.

[2] حافظ برجاس: المرجع السابق، ص263.

[3] محمد حسنين هيكل: حرب الخليج أوهام القوة والنصر، المرجع السابق، ص90.

[4] شوقي الجمل: المرجع السابق، ص107.

[5] محمد الرميحي: المرجع السابق، ص173.

أيضا نجد أن الازمة كان لها آثار سلبية على منظمة الأوبك ذاتها من خلال نشوب خلافات داخل المنظمة بسبب عدم التنسيق بين الدول الأعضاء، حيث أن لكل دولة ظروفها ومصالحها ففي داخل المنظمة يوجد انقسامات سياسية ودينية عميقة تؤثر على مجرى اتخاذ القرارات بحيث تعمل أحيانا بعض الدول ضد الأخرى.

لذلك لم يلعب سلاح النفط دورا حاسما في تغير نتيجة حرب أكتوبر.[1]

إن ظهور التضامن العربي جراء استخدام سلاح النفط، أقلق الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تفصل بين النفط والصراع العربي– الإسرائيلي من جهة وبين سياستها تجاه الدول النفطية وبقية الدول العربية من جهة أخرى، كما أزعج الولايات المتحدة أيضا إقدام الدول العربية النفطية بالتنسيق مع منظمة الأوبك على تخفيض الانتاج ووقف تصديره ورفع أسعاره بقرار منفرد بعد أن كانت حتى ذلك الوقت تعتقد بأنها تسيطر على معظم صناعة النفط العربي.[2]

إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية ومعها دول الشمال المتقدم لم تستسلم لضغوطات وتحديات الأوبك ولمواجهة هذه الأخيرة قامت الدول الصناعية الكبرى بتأسيس الوكالة الدولية للطاقة كان الهدف من تأسيسها هو العمل على تحطيم قوة الاوبك، وقد نجحت في ذلك حيث فقد نفط الأوبك أهميته، وانكمش موقع الأوبك السياسي والدبلوماسي في العالم، كما انحسر تأثيرها الدولي الذي كان بارزا في بدايات الأزمة.[3]

اتضح أن التجارب العربية في التعاون الاقتصادي قد فشلت ولم تحقق النتائج المنتظرة، نظرا لغياب الإرادة السياسية بين هذه الدول بسبب الخلافات والصراعات القائمة بين حكوماتها.

---

[1] مشدن وهيبة: المرجع السابق، ص98.

[2] حافظ برجاس: المرجع السابق، ص264.

[3] عبد الخالق عبد الله: المرجع السابق، ص181.

ثانيا: دولـــيا.

قد أحدث حظر النفط العربي اهتزازا في علاقات دول حلف الاطلسي إلى حد دفع ببعض هذه الدول إلى الاستقلال بسياستها عن الولايات المتحدة تأمينا لمصالحها النفطية، كما أن استخدام سلاح النفط وما نتج عنه من أزمة في الطاقة، كان الدافع المباشر إلى الدعوة لإقامة الحوار العربي الاوروبي وحوار الشمال والجنوب وغيرها من المؤتمرات التي شكل النفط هدفها الاساسي.[1]

حاولت الدول الغربية من أجل ضمان أمنها النفطي، تخويف العرب عن طريق التهديد باحتلال منابع النفط وعن طريق زيادة التآمر لفرض الهيمنة الاستعمارية الأمريكية والتسويات التي تخدم مصالحها بشتى الطرق والوسائل.[2]

انعكاسات الأزمة على العلاقات الأوروبية – الأمريكية:

أثار قرار حظر النفط العربي الذي اتخذ في حرب تشرين الاول/ أكتوبر 1973، توترا خطيرا في العلاقات الاوروبية- الأمريكية، أو ما يسمى بالتحالف الغربي، وكان محور التوتر يتلخص في التعارض بين مصالح الطرفين، فقد حاولت الدول الأوروبية منفردة ومجتمعة الابتعاد عن السياسة الأمريكية واتخاذ بعض المواقف والمبادرات المتعارضة مع موقف الو.م.أ من هذا الصراع حفاظا على مصالحها النفطية.[3]وهكذا أصبحت أوروبا تفكر في حوار عربي – أوروبي يكون من شأنه الوصول إلى لغة للحوار والتفاهم بينها وبين العرب.[4]

[1] حافظ برجاس: المرجع السابق، ص264.

[2] عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج1، ص161.

[3] حافظ برجاس: المرجع السابق ،صص 258-259.

[4] محمد حسين هيكل: حرب الخليج أوهام القوة والنصر، المرجع السابق، ص89.

وقد تجلى ذلك في مطالبة فرنسا وبريطانيا وباقي الدول الأوروبية بالوقوف على الحياد من حرب تشرين، وقد طالبت اللجنة السياسية للشؤون الخارجية لدول السوق الاوروبية المشتركة في بيانها الصادر في 13 تشرين الأول /أكتوبر بوقف القتال وضرورة حل النزاع على أساس قرار مجلس الأمن رقم 242 *. كما أكد اجتماع البرلمان الأوروبي الذي انعقد في فرنسا 17 تشرين الأول / أكتوبر على وقف إطلاق النار وحث الاطراف المتحاربة على إجراء مفاوضات لتنفيذ قرار مجلس الأمن المذكور، وقد أثار البيان الاوروبي رد فعل حاد من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل التي اعتبرته انحيازا أوروبيا للعرب واستسلاما للابتزاز العربي عن طريق حظر النفط.[1]

بعد أحداث الجزء الأخير من عام 1973، تغيرت طريقة المفاوضات بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، والسبب في ذلك هو الثقل السياسي الجديد للبلدان النامية الذي كانت تدين به لتحالفها مع بلدان الأوبك، وثمة سبب آخر هو أن جميع الدول قد أدركت في نهاية الأمر مدى الأزمة وعمقها، وفهمت أن الإجراءات التعاونية وحدها هي التي يمكن أن تسمح بالسيطرة على هذا الوضع الجديد.[2]

انعكاسات الأزمة على اليابان:

كما تأثرت إمدادات اليابان النفطية بشكل خطير ولم يعد ممكنا تأمين هذه الإمدادات بواسطة الشركات العالمية نتيجة تخفيض الانتاج ووضع اليابان على لائحة الدول غير الصديقة، هذا ما دفع بالحكومة اليابانية أن تعلن وقوفها إلى جانب الحق العربي، [3] وذلك

* قرار رقم 242: صدر هذا القرار عن مجلس الامن في تشرين الثاني 1967 الذي يدعوا إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي التي احتلتها في حزيران 1967 وبعودة اللاجئين إلى ديارهم. ينظر: إيهاب كمال: المرجع السابق، ص179.

[1] حافظ برجاس: المرجع السابق، ص259.

[2] جاك لوب : المرجع السابق، ص71.

[3] حافظ برجاس: المرجع السابق، ص261.

حرصا منها على تأمين مصالحها النفطية وهذا التحرك أزعج الو.م.أ فاعتبرته خرقا لقواعد التحالف واضعافا للموقف الأمريكي.[1]

دول العالم الثالث في ظل حدوث الأزمة:

لم يقتصر تأثير سلاح النفط العربي على المواقف السياسية لدول أوروبا الغربية واليابان من الصراع العربي– الإسرائيلي، بل إمتد ليشمل العديد من دول العالم الثالث التي كانت ترتبط بعلاقات ودية مع إسرائيل، وكان من نتيجة ذلك أن قطعت دول إفريقيا وعدد من دول آسيا والدول الإسلامية علاقاتها بإسرائيل وأقامت علاقات سياسية وإقتصادية وطيدة مع الأقطار العربية، ففي نهاية تشرين الأول أكتوبر 1973 كانت 26 دولة من أصل 33 دولة إفريقية قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وأهمها أوغندا وإثيوبيا وغانا وساحل العاج وهي البلدان الرئيسية التي تتلقى مساعدات مالية وتقنية كبيرة من إسرائيل منذ سنوات.[2]

الازمة وتفاقم الصراع بين الشمال والجنوب:

كما نجد أن النفط المولد للطاقة قد شكل أهم محاور الصراع بين الشمال والجنوب.[3] وتحول الصراع على النفط إلى مواجهة اقتصادية ودبلوماسية وإعلامية شاملة بين دول الجنوب المنتجة والمصدرة ودول الشمال المستهلكة للنفط.

واشتدت المواجهة بشكل خاص بعد سنة 1973، وأصبحت ذات أبعاد دولية، وأحسن الجنوب استغلال أزمة الطاقة العالمية وحقق انتصارات مهمة خلال الفترة (1973–1982) على الشمال الذي استطاع بعد ذلك أن يستوعب أزمة الطاقة، بل يحدث صدمة نفطية

[1] أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص212.

[2] حافظ برجاس: المرجع السابق،ص ص 262–263.

[3] علي صبح: المرجع السابق، ص189.

معاكسة زعزعت سيطرة الجنوب المؤقتة على السوق النفطية العالمية، وأعادت للشمال هيمنته على النفط مرة أخرى.[1]

كما تسببت دول الشمال في إشعال حروب واضطرابات بين دول الاوبك (الحرب بين العراق وإيران)، وعملت على الإطاحة بالأوابك من الداخل.[2]

أدى سلاح النفط إلى تعزيز دور الولايات المتحدة والطبقات الحاكمة الموالية لها في الشرق الأوسط إلى جانب زعزعة القوى الدولية التي سادت العالم حوالي قرنين في المجالات السياسية والاقتصادية.[3]

كما استفاد السوفيات من الفترة التي ارتفع فيها سعر النفط بسبب قرار الحظر حتى وصف بعض المحللين إنهاء الحظر النفطي بعد أشهر قليلة من إعلانه بأنه هزيمة مؤثرة للإتحاد السوفياتي.[4]

كل هذه التطورات كان من شأنها أن تهدد وحدة التحالف الغربي وتفقد الولايات المتحدة الأمريكية زعامتها على العالم الحر وعزز دور الاتحاد السوفياتي في منطقة الشرق الاوسط.[5]

يبدوا أن جميع هذه السياسات والعوامل والمتغيرات ساعدت دول الشمال على تجاوز الصدمة النفطية التي حصلت سنة 1973، ومكنتها من إحداث صدمة نفطية معاكسة سنة 1982.

[1] عبد الخالق عبد الله: المرجع السابق، ص172.

[2] نفسه، ص181.

[3] أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص214.

[4] حافظ برجاس: المرجع السابق، ص263.

[5] نفسه، ص264.

وفي الأخير وبعد دراستنا لموضوع الأزمة النفطية الأولى 1973 ومعرفة ظروفها وأهم أسبابها بالإضافة إلى مجرياتها وأهم المواقف الدولية من هذه الأزمة وآثارها الاقتصادية والسياسية على المستوى الإقليمي والدولي، توصلت إلى جملة من النتائج والتي تمثلت في:

1-أدت الأزمة النفطية الأولى (1973) إلى تغير البنى والأسس التي كان يقوم عليها " العالم النفطي " الذي نشأ في فترة الستينات من القرن العشرين، كنزع الدول المنتجة و المصدرة للبترول حق تسعير النفط و إنتاجه من أيدي شركات النفط الأجنبية .

2-تغير هيكل العلاقات النفطية الذي ساد العالم لمدة طويلة، عندما اتخذت الدول العربية المنتجة للنفط وبالتنسيق مع منظمة الأوبك قرارا مستقلا برفع الأسعار واستخدام النفط كسلاح سياسي ضد الدول الغربية التي ساندت إسرائيل خلال حرب أكتوبر 1973، فهي المرة الاولى في التاريخ التي تقدم فيها دول من الوطن العربي على التحكم في ثرواتها النفطية، دل ذلك على التضامن العربي المشترك لدعم القضية الفلسطينية ولفت أنظار العالم وتوجيه المواقف الدولية للوقوف إلى جانب الحق العربي، تجسد ذلك في الاعترافات الدولية بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفقا لميثاق الأمم المتحدة لتحقيق سلام عادل و دائم في الشرق الأوسط.

3-حققت منظمة الأوبك opec ومعها الدول العربية خلال زيادة الأسعار في فترة السبعينات فوائض مالية كبيرة أحدثت تغيرا جذريا في بنية الاقتصاد العربي.

4-كما تركت الصدمة النفطية الأولى آثار بالغة على هيكلة علاقات القوى في المنطقة العربية وفي علاقتها مع العالم.

5-انعكس أيضا استخدام سلاح النفط العربي على استراتيجيات الدول السياسية فقد أثار النزاع والخلاف بين دول التحالف الغربي.

6-كما قد شكل النفط خلال تلك الفترة أهم محاور الصراع بين الشمال والجنوب، هذا الأخير الذي استطاع أن يحقق انتصارات من خلال رفع أسعار النفط، لكن هذه

الانتصارات كانت مؤقتة فقد استطاعت دول الشمال المتقدم أن تستوعب أزمة الطاقة بل أحدثت صدمة نفطية معاكسة سنة 1982.

7–تفوق دول الاقتصاد الرأسمالي وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة أزمة النفط بفاعلية شديدة، وذلك من خلال إنشاء الوكالة الدولية للطاقة، وتنمية الإنتاج خارج Opec، وإيجاد مصادر بديلة للطاقة بدل الاعتماد على النفط كمصدر أولي للطاقة.

الخاتمة

الملاحق

ملحق رقم 01: [1] المساعدات الانمائية الرسمية من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى البلدان النامية المستوردة للنفط

مجموعة البلدان	التدفق الصافي كنسبة مئوية من الناتج [illegible]		التدفق الصافي للفرد [illegible]	
	1970	1975	1970	1975
البلدان التي يقل الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها عن 200 دولار	2.08	2.98	2.24	4.75
البلدان التي يتراوح الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها بين 200 و 400 دولار	2.35	2	5.84	9.18
البلدان التي يزيد الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها على 400 دولار	0.41	0.49	2.56	5.78
جميع البلدان النامية	1.35	1.54	2.79	5.53

[1] جاك لوب: مرجع سابق، ص66.

ملحق رقم 02:[1] **تطوّر المستوردات النفطية للدول الصناعية الغربية من العالم ومن الدول العربية 1973 ـ 1977 (آلاف البراميل يومياً)**

مجمل المستوردات	1973	1974	1975	1976	1977
مجموع وارداتها من العالم	20,384	19755	18152	20181	21407
وارداتها من الدول العربية	11831	10657	9866	11282	12101
النسبة المئوية لوارداتها من الدول العربية	٪58,04	٪53,95	٪54,35	٪55,9	56,53

[1] حافظ برجاس: المرجع السابق، ص168.

ملحق رقم 03:[1] **تطور أهمية اعتماد اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط على الواردات الخارجية**

البلدان	متوسط معدلات النمو السنوى المركب للناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الجارية)		متوسط معدلات النمو السنوى المركب لقيمة الواردات الاجمالية (بالاسعار الجارية)		نسبة الواردات الى قيمة الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الجارية)		
	64-1972	بعد عام 1972	64-1972	بعد عام 1972	1965	1970	بعد عام 1973
الجزائر	9.5%	(72-73) % 8.4	13.0%	(72-76) % 24.5	23.5%	30.6%	(1973) % 33.7
مصر	7.7%	(72-74) % 7.6	3.5%	(72-74) % 42.8	21.1%	18.4%	(1974) % 33.5
العراق	7.5%	(72-75) % 39.7	5.6%	(72-75) % 82.6	24.8%	18.5%	(1975) % 44.5
الكويت	9.8%	(72-75) % 28	8.3%	(72-75) % 40.5	22.3%	25.1%	(1975) % 22.5
ليبيا	20.7%	(72-74) % 50.9	16.5%	(72-74) % 65.9	37.6%	30.3%	(1974) % 37.1
السعودية	14.5%	(72-76) % 53	19.0%	(72-76) % 66.3	18.0%	28.7%	(1976) % 31.1
سوريا	10.6%	(72-76) % 26.2	11.1%	(72-76) % 46.9	23.7%	24.3%	(1976) % 46.8

[1] محمود عبد الفضيل: المرجع السابق، ص77.

قائمة

البيبليوغرافيا

أولا: قائمة المصادر و المراجع.

1-إبراهيم قصي عبد الكريم: أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري أنموذجا)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.

2-البيلاوي حازم: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978.

3-برجاس حافظ: الصراع الدولي على النفط العربي، تق: محمد المجذوب، بيسان للنشر والتوزيع، لبنان، 2000.

4-الجمل شوقي: تاريخ مصر المعاصر، (د،ن)، (د،م)، (د،ت).

5-الرميحي محمد: النفط والعلاقات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978.

6-روس إلي مايكل: نقمة النفط (كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم)، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، 2014.

7-الرومي نواف: منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، الدار الجماهيرية، ليبيا، 2000.

8-الشرع صادق: حروبنا مع إسرائيل 1948-1973، دار الشروق، عمان، 1997.

9-الشلبي أحمد: مصر في حربين 1967و 1973، ط2، دار الإتحاد العربي، مصر، 1975.

10-شيللي توبي: النفط (السياسة والفقر والكوكب)، مكتبة العبيكان للنشر، السعودية، 2010.

11-صالح محسن محمد: القضية الفلسطينية، (خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2012.

12–صايغ يوسف: سياسات النفط العربية في عقد السبعينات (فرصة ومسؤولية)، المؤسسة العربية، بيروت، 1983.

13–صبح علي: الصراع الدولي في نصف قرن 1945–1995، دار المنهل اللبناني، لبنان، (د،ت).

14–طاهر جميل: النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية (الفرص والتحديات)، (د،ن)، (د،م)، 1997.

15–عبد السلام جعفر: المنظمات الدولية، ط6، دار النهضة العربية، القاهرة، (د،ت).

16–عبد الفضيل محمود: النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978.

17–عبد الكافي اسماعيل عبد الفتاح: إدارة الصراعات والأزمات الدولية (نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحل مختلفة)، موقع كتب عربية، (د،م)، (د،ت).

18–عبد الله عبد الخالق: العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978.

19–عياش سعود يوسف: تكنولوجيا الطاقة البديلة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 1978.

20–كمال إيهاب: 60 عاما من الصراع العربي الإسرائيلي، هبة النيل العربية، مصر، 2009.

21–كوانت وليام ب: عملية السلام (الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي– الإسرائيلي منذ 1967)، تع: هشام الدجاني، العبيكان للنشر، السعودية، 2002.

22–لوب جاك: العالم الثالث وتحديات البقاء، تر: أحمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998.

23–مارسيل فاليري: عمالقة النفط " شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط "، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2007.

24–مرسي فؤاد: الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978.

25–مصطفى أحمد عبد الرحيم: الولايات المتحدة والمشرق العربية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978.

26–مصطفى نادية محمود محمد: سلسلة الثقافة القومية (08)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.

27–هيكل محمد حسنين: حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام، القاهرة، 1992.

28–هيكل محمد حسنين: حرب الخليج والفكر العربي، بقلم: عبد المنعم سعيد، دار الشروق، القاهرة، 1998.

29–واصل الفريق عبد المنعم: الصراع العربي الإسرائيلي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2002.

30–اليوسف يوسفي خليفة: الاقتصاد السياسي للنفط (رؤية عربية لتطوراته)، مركز دراسات الوحدة العربية، الإمارات العربية المتحدة، (د،ت).

ثانيا: المذكرات.

31–يعقوبي ابتسام وآخرون: الصراع العربي الإسرائيلي حربي (1967–1973)، المشاركة الجزائرية أنموذجا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص العالم المعاصر،قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014–2015.

32–بركة محمد: حرب أكتوبر 1973 وانعكاساتها السياسية (1973–1982)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص العالم المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016/2015.

33–نخلة زينب ، بن حمية عبد العظيم: دور الطاقة في العلاقات الأوروبية المغاربية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.

34–العيساوي وسام حميد محمود زويد: دور النفط في الصراع العربي الإسرائيلي، (1948–1973)، رسالة مقدمة للحصول على درجة ماجستير، في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة القاهرة، 2012.

35–مشدن وهيبة: أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973–2003، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع النقود المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004.

ثالثا: الموسوعات والمعاجم.

36–عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الهدى، بيروت، (د،ت).

37–عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الهدى، بيروت، (د،ت).

38–عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الهدى، بيروت، (د،ت).

39–عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الهدى، بيروت، (د،ت).

40–عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الهدى، بيروت، (د،ت).

41–نبهان يحي محمد: معجم مصطلحات التاريخ، دار يافا العلمية، عمان، 2008.

رابعا: المجلات.

42–شازال أنريك: الأبعاد الاستراتيجية لصدمة 1973 البترولية، مجلة أخبار الخليج، ع(19993)، (د،ن)،(د،م)، 2013.

43–التميمي صباح عبد الرسول: دور النفط في تحقيق الأمن الاقتصادي العربية، مجلة كلية التربية للبنات، مج (20)، (د،ن)، (د،م)، 2009.

44–توفيق سعد حقي: التنافس الدولي وضمان أمن النفط، مجلة العلوم السياسية، ع (4)، (د،ن)، (د،م)، (د،ت).

فهرس الموضوعات

المحتـــــوى	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
المختصرات	
مقدمة	01
الفصل الأول: **ظروف وأسباب الأزمة**	
تمهيد	05
المبحث الأول:ظروفها	07
01: الصراع ضد احتكار شركات النفط الأجنبية	07
02: منظمة الأوبك والعمل العربي المشترك (الأوابك)	10
المبحث الثاني:أسبابها	13
01: النفط والصراع العربي – الإسرائيلي (أزمة السويس وحرب حزيران 1967)	13
02: حرب أكتوبر واستعمال سلاح النفط	17
الفصل الثاني: **مجريات الأزمة والموقف الدولي منها**	
تمهيد	21
المبحث الأول:إعلان حظر النفط العربي	22
المبحث الثاني: الموقف الدولي من الحضر	26
الفصل الثالث: **انعكاسات الازمة اقتصاديا وسياسيا على المستوى الإقليمي والدولي**	
تمهيد	32
المبحث الاول: الانعكاسات الاقتصادية	33

01: على المستوى الإقليمي	33
02: على المستوى الدولي	38
المبحث الثاني:الانعكاسات السياسية	44
01: على المستوى الإقليمي	44
02: على المستوى الدولي	46
خاتمة	51
الملاحق	54
قائمة البيبليوغرافيا	59
فهرس الموضوعات	

فهرس الموضوعات

الملخص:

تحتل المنطقة العربية موقعا استراتيجيا هاما لاحتوائها على ثروات طاقوية هائلة واحتياطي ضخم للبترول والغاز الطبيعي، يمتاز النفط العربي بعدد من المزايا الجيولوجية والاقتصادية والسياسية أكسبته أهمية بالغة على الصعيدين المحلي والدولي، هذه الأهمية كانت سببا في جلب انظار الدول الاستعمارية الكبرى، فقد شهدت المنطقة العربية الكبرى حروبا كان النفط سببها المباشر والغير مباشر.

الكلمات المفتاحية: نفط، حرب اكتوبر، **الأزمة النفطية.**

جاء هذا البحث في فصول:

الفصل الأول: ظروف وأسباب الأزمة.

الفصل الثاني: مجريات الأزمة والموقف الدولي منها.

الفصل الثالث: انعكاسات الأزمة اقتصاديا وسياسيا على المستوى الاقليمي والدولي.

من أهم النتائج المتوصل إليها:

- أدت الأزمة النفطية الأولى (1973) إلى تغير البنى والأسس التي كان يقوم عليها " العالم النفطي " الذي نشأ في فترة الستينات من القرن العشرين، كنزع الدول المنتجة و المصدرة للبترول حق تسعير النفط و إنتاجه من أيدي شركات النفط الأجنبية .
- حققت منظمة الأوبك opec ومعها الدول العربية خلال زيادة الأسعار في فترة السبعينات فوائض مالية كبيرة أحدثت تغيرا جذريا في بنية الاقتصاد العربي.
- كما تركت الصدمة النفطية الأولى آثار بالغة على هيكلة علاقات القوى في المنطقة العربية وفي علاقتها مع العالم.

توصلت الباحثة لتوصيات أهمها:

ان هذا البحث يتطلب دراسة و تعمق اكثر في مختلف جوانبه